أجندة نسوية للناس والكوكب:

مبادئ وتوصيات لأجندة نسوية عالمية للعدالة الاقتصادية

خطة عمل نسوية - يونيو 2021 – منتدى جيل المساواة

رابطة عمل جيل المساواة

شراكة تهدف لأجندة تقاطعية وهيكلية ومتينة لعدالة اقتصادية نسوية مستندة إلى الاهتمام بالناس والكوكب.

قائمة المحتويات:

هذه اللحظة
قصة هذا التقرير
الاقتصاد كبنية متمايزة على أساس النوع
الناس والكوكب: توصيات ومبادئ نسوية لعدالة اقتصادية عالمية
اقتصاد ينتقل من التركيز المفرط على كونه اقتصادا منتجا نحو اقتصاد جديد أخضر نسوي متحرر من الاستعمار
اقتصاد يعطي الأولوية لحقوق الإنسان وسلامة الكوكب قبل النمو والناتج المحلي الإجمالي
اقتصاد يعزز نظام تجاري عالمي منصف وعادل
اقتصاد يعيد توزيع الثروة والموارد
اقتصاد يعزز عدالة الديون وهيكلًا جديدًا للديون السيادية
هندسة الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل ديمقراطي
خاتمة

من نحن؟

رابطة عمل العدالة الاقتصادية النسوية من أجل الناس والكوكب يقودها أربعة شركاء أساسيون، يتشاركون أيضًا في قيادة اثنين من تحالفات العمل المعنية بالعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية وهما المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) ومجموعة العمل النسائية المعنية بالتمويل من أجل التنمية (WWG-FFD) وشبكة النساء الإفريقيات للتنمية والاتصال (FEMNET) وتحالف العدالة المناخية في عموم أفريقيا (PACJA).
وفي سياق منتدى جيل المساواة بكين 25+، تتشارك مجموعة العمل النسائية المعنية بالتمويل من أجل التنمية وشبكة النساء الإفريقيات للتنمية والاتصال في قيادة تحالف العمل المعني بالعدالة الاقتصادية، بينما تتشارك المنظمة النسائية للبيئة والتنمية وتحالف العدالة المناخية في عموم أفريقيا في قيادة تحالف العمل من أجل العدالة المناخية.

هذه اللحظة

في 2021 مر 26 عامًا على تبني إعلان ومنهاج عمل بكين. يقوم منتدى جيل المساواة بإحياء ذكرى منهاج عمل بكين، ويهدف المنتدى إلى إطلاق مجموعة من الأفعال المحددة والطموحة والتحويلية لتحقيق تقدم عاجل ولا رجعة فيه نحو المساواة بين الجنسين. لكن في هذه اللحظة، وجد العالم نفسه أيضًا عند تقاطع أزمات متشابكة ومتفاقمة. فخلال عام تقريبًا من بدء جائحة كوفيد19 شهد العالم حوالي ثلاثة مليون وفاة، وإصابة أكثر من 130 مليون شخص بالفيروس،[1] وخسائر غير مسبوقة في الوظائف على مستوى العالم بلغت 114 مليون وظيفة في 2020 (وكانت خسارة الوظائف للنساء أعلى من الرجال)[2] وهو أكبر ركود شهده العالم في التاريخ، وكانت الحكومات حول العالم على أعتاب أكبر مديونية تكبدتها في أي لحظة في التاريخ الحديث، ووصلت مستويات اللامساواة[3] والفقر حدودًا شاهقة. وحيث إن غالبية فقراء العالم من النساء، كانت النساء وما زلن يتحملن القدر الأكبر من وطأة هذه الأزمات المتعددة.

لكن الفجوة بين الأقلية من النخبة التي تمتلك الغالبية الساحقة من موارد وثروة العالم وغالبية الناس في العالم الذين يمتلكون أقل القليل، أو لا يمتلكون شيئًا على الإطلاق، لم تكن بهذا القدر من الوضوح أبدًا.

طوال فترة الجائحة، ارتفع إجمالي ثروة أغنى عشرة أفراد في العالم (معظمهم رجال بيض) بخمسة تريليون دولار أمريكي[4] وهو مبلغ يكفي ويزيد لمنع أي شخص على الكوكب من الوقوع في براثن الفقر بسبب الفيروس ولدفع تكلفة لقاح كوفيد19 لكل الناس.[5]

لقد كان يُقال إن العالم على أعتاب القضاء على الفقر المدقع وتقليل اللامساواة، لكن الجائحة أغرقت هذا العالم الآن بشكل ما في مستويات غير مسبوقة من الفقر المدقع واللامساواة. وبدأت سلسلة القيمة العالمية ونظام السوق الحالي - اللذان استمرا لزمن طويل - في التفكك والانهيار عندما أغلقت الحدود، وترتب على ذلك نواقص حادة في الغذاء والسلع الطبية وغيرها من الضروريات. كانت الحماسة الأولية المحيطة بالعولمة

---

[1] البيانات حتى تاريخ 15 ابريل 2021. انظر العداد الخاص بكوفيد19 الصادر عن منظمة الصحة العالمية : covid19.who.int (بالإنجليزية)

[2] مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد19 وعالم العمل. الإصدار السابع مع تقديرات وتحليلات محدثة، 25 يناير 2021. (بالإنجليزية)

[3] للمزيد، انظر:
blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-global-poverty-under-worsening-growth-and-inequality
(بالإنجليزية)

[4] للمزيد، انظر: reuters.com/article/us-health-coronavirus-un-idUSKBN2BZ281 (بالإنجليزية)

[5] أوكسفام، "فيروس اللامساواة"، 25 يناير 2021. (بالإنجليزية)

والشعور بأنها مربحة للجميع قد اختفت منذ وقت طويل (حتى من قبل الجائحة)، حيث فشلت في تحقيق تحسينات واسعة في حياة الغالبية العظمى من سكان العالم كما كان يُفترَض أن تفعل.
هذا يجعلنا بحاجة لتدقيق الكثير من الافتراضات والمنطلقات الأساسية التي بُني نظامنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عليها. هل كان العالم حقًا على أعتاب القضاء على اللامساواة (سواء بين البلدان أو داخل كل بلد، أو بين النساء والرجال، أو بين المجموعات العرقية والإثنية المُهيمِنة والمهمَشة) كما يدعي مَن يصممون سياساتنا وقواعدنا الاقتصادية؟ هل نظامنا الاقتصادي الحالي المتمحور حول الحجم والنمو مستدام حقًا، ويُعتبَر الطريق الوحيد المتاح للمضي فيه، رغم أنه لا يستطيع الصمود في مواجهة جائحة أو أزمة مناخية؟
كشفت الأزمات العالمية الحالية مواطن الخلل والانحراف التي شكلت نظامنا الاقتصادي الحالي، وانتظم على أساسها على مدار العقود الثلاثة الأخيرة. والأيديولوجيات التي تم استخدامها لقرون لتبرير تراكم رأس المال تحيا اليوم من خلال النيوليبرالية والتجسدات المعاصرة الخبيثة للأبوية والقناعة بسمو العرق الأبيض والاستعمار، والتي تعتبر أساسية في عملية تراكم رأس المال. وهذه الأيديولوجيات – باعتبارها محركات جوهرية لقهر النساء واللامساواة – تشكل نظامًا متشابكًا علينا مواجهته وتفكيكه.[6]
كنسويات عملنا طويلا في مساحات التقاطع بين أشكال عديدة من الأزمات والقهر والهويات، ونعلم أن حقوق النساء الإنسانية والعدالة بين الجنسين والعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية لا يمكن تحقيقها للجميع بدون تغيير جذري. ونعلم أن حدوث "استفاقة نسوية" من كوفيد أمر مستحيل، إن لم تكن مرتبطة بأجندة عدالة اقتصادية رحبة موجهة إلى خلق كوكب صحي وسلمي وعادل للجميع. وحتى نواجه هذه اللحظة، تجمع النسويات بين التآزر والحلول الهيكلية القوية من أجل عدالة اقتصادية عالمية التي تربط بين قضايا التجارة والضرائب والديون والأنظمة والهياكل الاقتصادية الكلية الشاملة.

[6] النساء تغيرن العالم المأزوم جذريا. اطار عمل لبكين 25+. تمت صياغته في اجتماع وضع الاستراتيجية للناشطات النسويات، مكسيكو سيتي، 22-24 أغسطس 2019. 29 سبتمبر 2019. (بالإنجليزية)

قصة هذا التقرير

الحركة النسوية والنشطاء والأكاديميون قدموا دومًا مساهمات فريدة في الاقتصاد التقليدي. فلأكثر من خمسة عقود، دفعت الاقتصاديات النسويات بموضوعات مختلفة إلى الصدارة منها: علاقات القوة غير المتكافئة داخل المنزل وفي المجتمعات وفي عملية صنع القرار، والتنمية اللامتكافئة، والبناء الاجتماعي للنوع، ومساهمة العمل الرعائي في الاقتصاد، وتقاطعه مع العرق والهويات الأخرى، وهي موضوعات يتجاهلها علم الاقتصاد التقليدي السائد أو يجهلها. وتتحدى الحركة النسوية المقاربات التي يتبناها علم الاقتصاد التقليدي والتي تكون في معظم الأحوال ذكورية أو محايدة من حيث النوع، ويُعتبر هذا امتدادًا لنضال الحركات النسوية من أجل المساواة وحقوق النساء الإنسانية في كل جوانب حياتنا.

رغم أن علم الاقتصاد النسوي لم يصبح بعد مقبولًا بشكل كامل ومركزيًا في علم الاقتصاد والسياسة التقليديين السائدين، لا يمكن إنكار أهميته اليوم. الأزمة العالمية الحالية، مع الأزمات الاقتصادية العديدة التي شهدها العام مؤخرا (من أزمة 1997-1998 إلى الأزمة الأحدث في 2008-2009) والتي كان لها تأثير أشد على النساء، ألقت الضوء مجددًا على الحاجة لتحليل اقتصادي وحلول اقتصادية يأخذون اللامساواة بين الجنسين في الحسبان ويتحدون بعض الافتراضات الأساسية لعلم الاقتصاد التقليدي ويخلقون منظورًا تنمويًا جديدًا نسوي الطابع.

هذا التقرير جزء من جهود المجموعات النسوية وأنصار تحالفات العمل الخاصة بمنتدى جيل المساواة المعنية بالعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية، ويهدف للمساهمة في الهيئات والموارد والأدوات واستراتيجيات المناصرة الواسعة العاملة باتجاه أجندة اقتصادية نسوية لصالح الناس والكوكب.

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في المحادثات وعمليات صنع القرار التي تتم في إطار تحالفين من تحالفات العمل – وهما المعنيين بالعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية – من خلال توصيات تتضمن تغيرات وتحولات أساسية تُعتبر ضرورية من أجل العدالة المناخية والعدالة الاقتصادية النسوية العالمية. وهو متسق مع المبادئ الجماعية النسوية الخاصة بكوفيد19 ويبني عليها.[7]

ويهدف التقرير إلى تدعيم استراتيجية مشتركة تعزز التغيير الاقتصادي المنهجي من خلال حوارات ونقاشات ضرورية بين شركاء متنوعين ومتميزين حول مجموعة متنوعة من القضايا المتنوعة لكنها مترابطة (ومن هؤلاء المدافعون عن الاستثمارات المعززة للمساواة على أساس النوع والقائمين على حملات نزع الاستثمارات من مجال الوقود الأحفوري والخبراء في الموازنات المستجيبة للنوع والنشطاء الذين يدعون لخلق حيز مالي لتمويل المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية). والترابط بين هذه القضايا والحركات التي تحارب من أجلها مطلوب من أجل تحقيق عدالة مناخية واقتصادية نسوية عالمية.

---

[7] https://feministcovidresponse.com/ (بالإنجليزية)

الاقتصاد كبنية متمايزة على أساس النوع[8]

قبل أن نقوم بالمزيد لفحص وتدقيق المساهمات والركائز الخاصة بالأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية التي تعمل لصالح الناس والكوكب، دعونا أولا نفهم كيف يعمل علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية وكيف خذل النموذج الحالي الغالبية العظمى من سكان العالم وبالأخص النساء والفتيات.

الجزء الأول: تحليل علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

كلمة "علم الاقتصاد" بالإنجليزية (economics) تأتي من الكلمة اليونانية (oikonomia) والتي تعني (إدارة المنزل). ورغم أن مصطلح (علم الاقتصاد) نفسه ما زال يُعرَّف بتعريفات متنوعة، يُعتبَر اليوم على نطاق واسع هو العلم الاجتماعي الذي يدرس كيف يتفاعل الناس مع القيمة وبشكل خاص إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.[9]

غالبا ما تم تصوير علم الاقتصاد على أنه مجال تقني نقي يتكون من أهداف ومعادلات رياضية ليست محل خلاف يتم افتراضها بناء على ظروف معيارية. وقد عزز هذا التصور الجهود الرامية لقبول الاقتصاد كعلم من العلوم الدقيقة[10] واعتباره مجالًا منفصلًا عن العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية. ولكن الاقتصاد ليس من العلوم الدقيقة كالفيزياء أو الكيمياء، ومن ثم لا يتطلب درجة من الخبرة التقنية بنفس طريقة الفيزيائيين والكيميائيين. كذلك، لا يوجد شيء يسمى "ظروفًا معيارية" في العالم الواقعي الذي يستخدمه الاقتصاديون لاختبار مقولاتهم ولا توجد وسائل دقيقة للاختبار وتكرار إثبات التحليل الاقتصادي. هذه الاختلافات مهمة لكي نغير الطريقة التي نفكر بها في الاقتصاد وكيفية صناعة السياسات الاقتصادية ولكي نبتعد عن تصور أن الخبراء فقط أو الاقتصاديين فقط هم من يستطيعون النقاش في الاقتصاد، والأهم لكي يتم إدماج النساء في النقاشات المتعلقة بالاقتصاد والسياسات الاقتصادية الكلية التي تتم صياغتها.

التقاطعات بين الرأسمالية النيوليبرالية والتجسدات المعاصرة للأبوية والرأسمالية وعقيدة سمو العرق الأبيض والاستعمار، والمنطق الذي يترتب عليها القائم على اعتبار الأسواق "الحرة" و"النمو" والربح فوق الناس والكوكب، كانت المحرك الأساسي للأزمة العالمية الحالية. فالنمو غير المحدود أصبح الهدف النهائي للاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس ثروة البلاد برز كأقوى رقم وأهم مفهوم في نموذجنا التنموي. فعلي كوكب محدود الموارد، لا يمكن أن يحدث نمو غير محدود إلا عن طريق الاستخراج والاستغلال والتدمير للبيئة والناس والكوكب. لكن هذه الأيدولوجية النيوليبرالية نفسها ترسخت بشدة في علم الاقتصاد التقليدي حتى أنهما صارا يُعتبرا كثيًرا شيئًا واحدًا، مما سمح للنموذج النيوليبرالي أن يحدد مناط البحث الاقتصادي وصار يتم الإشارة إليه بـ"علم الاقتصاد" فحسب.

هذه العقيدة الاقتصادية التقليدية تعيق أي شخص (خاصة من النساء وغيرهن من الفئات المهمشة) عن محاولة انتقاد أو تحدي النموذج الاقتصادي الرأسمالي والنيوليبرالي الحالي أو التعبير عن وجهة نظر مختلفة عنه. وبخصوص هذه النقطة، من المهم الاعتراف بأن سعي الحركة النسوية نحو علم اقتصاد نسوي لا يهدف فقط إلى فهم الاقتصاد كظاهرة أو كمجال أو لإدراج النساء والنوع في كافة السياسات الاقتصادية، وإنما إلى السعي لإيجاد نموذج اقتصادي عادل يعالج الأشكال المتنوعة من اللامساواة ويضمن الحقوق الإنسانية للنساء ويخلق كوكبًا سلميًا وصحيًا للجميع. إن تبني علم الاقتصاد النيوليبرالي باعتبار أنه الوسيلة الوحيدة لتنظيم الاقتصاد ليس قرارًا موضوعيًا أو "علميًا"، بل هو حقًا قرار سياسي وأيديولوجي. بهذا المعنى، علم الاقتصاد عملية

---

8 جزء كبير من هذا القسم تم تبنيه من أكاديمية الاقتصاد الكلي النسوية الإفريقية. التجرؤ على الازعاج، مقدمة لعلم اقتصاد نسوي على المستوى الكلي (2021). (بالإنجليزية)

9 بول كروجمان وروبين ويلز. علم الاقتصاد (الطبعة الثالثة). (2012). وورث للنشر، ص 2. الرقم المعياري الدولي للكتاب ((ISBN 978-1-4641-2873-8. (بالإنجليزية)

10 العلم الدقيق المقصود هنا يعني أي مجال علمي تُستخدَم فيه أساليب كمية دقيقة وتوجد فيه وسائل دقيقة لاختبار الفرضيات وتكرار النتائج (تعريف قاموس كولينز). ورغم أن العلم الدقيق يمكن أن يكون عرضة للتأثيرات والانحيازات البشرية عند تحديد مجالات الدراسة والتركيز والأولويات، موضوع الدراسة نفسه ليس كذلك. فالذرات والجزيئات والأيونات على سبيل المثال ليست عرضة للتأثر بالعواطف والانحيازات البشرية. هذه بعض الاختلافات الجوهرية بين مجالات العلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية التي لا يمكن فيها القيام باختبارات في المعامل وإثبات حقائق مطلقة كما تفعل العلوم الدقيقة.

سياسية بعمق تُلبِسها النخب النافذة في معظم الأحيان مظهرًا تقنيًا بهدف استبعاد النساء والأغلبية الساحقة من سكان العالم من الاشتراك في عمليات صنع القرار وتصميم السياسات الاقتصادية.

لهذا الغرض، استمرت الحركة النسوية بلا هوادة في تحدي النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الحالي للتنمية المرادف للتوجه الاستخراجي الذي تم تصميم معظم النموذج الاقتصادي الحالي على أساسه. كنسويات نفهم أن الأبنية الأبوية وعقيدة سمو العرق الأبيض وأشكال استغلال الكوكب أمور مركزية في العمل الحالي للرأسمالية النيوليبرالية، وهذا يتضح في المقدار الهائل من العمل غير مدفوع الأجر والدمار البيئي ونهب الموارد الذي تستند إليه الشركات لاستخراج أرباحها. إن السوق الرأسمالي ليس - ولن يكون - آلية فعالة لتصحيح أشكال اللامساواة على أساس النوع أو العرق أو الإثنية أو الطبقة ولن يتمكن أبدًا من التعامل مع أزمة المناخ.

في علم الاقتصاد التقليدي، الأنشطة التي تقع خارج السوق أو الأنشطة التي تعتبر غير منتجة غالبًا ما يتم تجاهلها أو عدم أخذها في الحسبان. ويتضمن هذا أيضًا أنشطة مثل العمل الرعائي والعمل المجتمعي والعمل التطوعي وزراعة الكفاف وإنتاج الغذاء للعائلة والحفاظ على البذور وغيرها من أشكال المعرفة المحلية والأصلية والعناية بالأرض والأنهار وما إلي ذلك. وحيث إن هذه الأنشطة غالبًا ما تتم في سياق الأسرة أو المجتمع المحلي، يعتبرها علم الاقتصاد التقليدي في معظم الأحوال "أنشطة غير اقتصادية". والسبب في هذا أن الطريقة التي نحسب بها الناتج المحلي الإجمالي تعتبر أنك لو كنت تستهلك ما تنتج فإنك لا تنتج، أما لو أصبحت عاملًا في مصنع شخص آخر (حتى لو كنت تُستغَل ويُدفَع لك أجر قليل جدًا) فحينها فقط سيضعك الناتج المحلي الإجمالي في الحسبان.[11] طرق تعريف الاقتصاد التقليدي هذه هي نفسها أبوية بشكل أصيل وتؤدي إلى خلط تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة بقدرة المرأة على المشاركة أو المنافسة في الاقتصاد. لقد كان علم الاقتصاد النسوي في صدارة المتحدين لميل علم الاقتصاد التقليدي للتمحور حول حياة الرجال والاعتراف فقط بالعمل مدفوع الأجر. كانت الاقتصاديات النسويات أيضًا مثابرات على الدعوة لإعادة تعريف علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي والاعتراف بأن علم الاقتصاد النيوليبرالي يعطي الأولوية للاقتصاد النقدي والسوق. لكن هذا ليس إلا طرف جبل الجليد المستند إلى اقتصاد رعائي ضخم معظمه غير مدفوع الأجر وغير معترف به والنساء هن القوى العاملة الأساسية فيه.[12]

هذا الفهم للاقتصاد كبنية متمايزة على أساس النوع[13] الذي طرحته النسويات يهدف إلى الاعتراف الصريح بعلاقات القوة المرتبطة بالنوع التي ترتكز عليها مختلف المؤسسات والمعاملات والسلوكيات والعلاقات التي تشكل مجال الاقتصاد وتحديد هذه العلاقات وإصلاحها. ويذكرنا هذا الفهم بأن الاقتصاد بالتالي هو جزء واحد من نظام اجتماعي أكبر أو قيم وممارسات النوع محفور فيها بالفعل مع - وبالتداخل مع - هويات أخرى كالطبقة والعرق والإثنية والجنسية والدين والميل الجنسي. ورغم أن أنظمة القيم والممارسات هذه (سواء تلك المتعلقة بالنوع أو بالاقتصاد النيوليبرالي) تم غرسها بالفعل، ما زال يمكن تغييرها وخلقها من جديد. وهذا هو الهدف الذي اجتمعت عليه النسويات وقمن بالعمل الجماعي المنظم من أجله لعقود كمنظمات وناشطات يعملون من خلال حركات عالمية تتمحور حول حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والمناخية والاجتماعية.

[11] The Formal Economy as Patriarchy: Vandana Shiva's Radical Vision. (2018). (بالإنجليزية)

[12] إلسا دواجون، وضع اقتصاديات النوع في الصدارة، الاقتصاد النسوي والنموذج التنموي الجديد (2010) (بالإنجليزية)

[13] شيرين هاسم وشاهرا رازاقي. النوع والسياسات الاجتماعية في سياق عالمي: كشف البنية المتمايزة على أساس النوع لما هو "اجتماعي". (2006). 10.1057/9780230625280_1. (بالإنجليزية)

الجزء الثاني: كيف يؤثر علم الاقتصاد الكلي على النساء

اللامساواة بين الجنسين لها أبعاد شتى (اقتصادية واجتماعية وسياسية). كذلك، تحدث هذه اللامساواة على مستويات عديدة (المستوى الكلي والوسيط والجزئي).[14] هذه الأبعاد والمستويات العديدة لا يستبعد أحدها الآخر بل غالبا يتداخل ويتقاطع أحدها مع الآخر. ويتضمن التحليل على المستوى الكلي دراسة الاقتصاد ككل على المستوى الدولي وتأثيره المماثل على السياسات الاقتصادية الموضوعة على المستوى الوطني. ويركز غالبًا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتوجه التقشفي فيما يتعلق بالمالية العامة ورفع القيود التنظيمية والخصخصة والسياسة النقدية والتجارة الدولية وغيرها. والتحليل في المستوى الوسيط يهتم بالمؤسسات التي تساعد على هيكلة توزيع الموارد والأنشطة على المستوى الجزئي، ويتضمن دراسة اللامساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالخدمات والسلع التي يوفرها القطاع العام وكذلك الانحيازات على أساس النوع في قواعد تشغيل وإدارة العمالة والسلع والأسواق الأخرى. أما التحليل على المستوى الجزئي فيتناول بقدر أكبر من التفصيل التقسيم النوعي للعمل والموارد وصنع القرار وخاصة داخل المنزل وفي المجتمع.[15]

السياسات الاقتصادية - بكل مستوياتها ومجالاتها – يتم صنعها بدون النساء في معظم الأحوال لكن لها تأثير خاص على النساء. فهذه السياسات تحدد توافر وإتاحة الخدمات العامة (الصحة والتعليم والمياه والكهرباء) سواء كانت تُقدَّم بشكل مجاني وكفء وواسع من قبل الدول أم تأتي بكلفة تتحملها غالبًا النساء. وتحدد توافر الأدوية والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع الاحتياجات والأزمات الصحية سواء الخاصة بالنساء أو المتعلقة بأي جائحة في عصرنا. وتحدد هذه السياسات إن كانت السلع التي نحتاجها – كالغذاء والفوط الصحية والملابس – تخضع لضرائب تؤدي لاستقطاع جزء من دخول النساء للضرائب أكبر من الجزء الذي يُستقطَع من أرباح الشركات متعددة الجنسيات. وتحدد إن كان هناك عاملون مدربون بعدد كاف لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للأمهات. وتحدد هذه السياسات أيضًا إن كانت الحكومات ترفع أو تقلل التمويل الموجه لمنظمات حقوق النساء والملاجيء الآمنة للنساء وغيرها من الخدمات الحكومية الضرورية لتحقيق الحقوق الإنسانية للنساء، وتحدد إن كانت التعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء قادرة على الازدهار محليًا أم تُجبَر على المنافسة مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات. وتحدد كذلك إن كانت النساء تقضي نصف أوقاتهن في القيام بعمل رعائي غير مدفوع الأجر أم تقضي هذا القدر من الوقت في أنشطة تعزز رفاهتهن أو في المشاركة في عمليات صنع القرار الخاصة بمجتمعهن المحلي أو بلادهن. في كل مكان وزمان حول العالم، تعمل الحركات النسوية وحركات حقوق النساء على مكافحة آثار السياسات الاقتصادية الكلية المتباينة على الجنسين. وبالتالي، لا يمكن فصل السياسات الاقتصادية عن كل العمل الذي نقوم به من أجل المساواة وحقوق الإنسان فهي مرتبطة به ومتداخلة معه.

علم الاقتصاد الكلي والسياسات الخاصة به - مثل علم الاقتصاد – متأثر جدًا بالأيديولوجيات والسياسة. وفي السنوات الأربعين الأخيرة، هيمنت الأيدلوجية الاقتصادية النيوليبرالية على كل جوانب حياتنا وحددت كيف يسير الاقتصاد والتنمية. الفرضية الأساسية للنيوليبرالية هي أن أفضل سبيل لتحقيق رفاهية الناس هو تحريرهم من "قيود" تدخل الدولة والاعتماد على "السوق الحر" مع حماية حقهم في الملكية الخاصة. وتتضمن سماتها الأساسية (وإن كانت لا تقتصر على ذلك) السعي إلى النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإعطاء الأولوية للحلول المستندة للسوق في كل الحاجات الإنسانية وتقليل دور الدولة وخصخصة الخدمات العامة وتخفيف القيود التنظيمية الملزمة للأعمال التجارية وقمع حقوق العمال والضغط على الأجور، بالإضافة إلى تقليل الوظائف وتقليل الضرائب بشكل منحاز إلى الشركات والأغنياء والتركيز على تخفيض التضخم وتعزيز التجارة الحرة وتعزيز الاستثمار الأجنبي والتركيز على الفرد أكثر من الجماعة. الأيديولوجية والممارسة النيوليبرالية التي حشدت الحكومات والمؤسسات الدولية لخدمة نمو السوق من خلال قواعد

---

[14] د إلسون وب إيڤرز، 1996أ، "التقارير الاقتصادية القطرية الواعية بمنظور النوع: مفاهيم وموارد"، وحدة الاقتصاد والنوع، ورقة عمل رقم واحد، جامعة مانشستر. (بالإنجليزية)

[15] للمزيد، انظر: masterofsocialwork.com/faqs/micro-mezzo-macro-social-work (بالإنجليزية)

وسياسات ومعايير غير متوازنة كانت لها آثار مدمرة وتمييزية على غالبية الناس - وخاصة النساء - وساهمت في الأزمة المناخية الحالية.

النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد يؤيد التمييز المنهجي والمساويء التي تعيشها النساء ويرتكز عليها في تحقيق "النمو" الاقتصادي. ومن ثم، لم يخذل النموذج الاقتصادي النيوليبرالي فقط الغالبية العظمى من سكان العالم وإنما خذل النساء والفتيات خصيصًا بشكل حاد.

النساء أكثر عرضة للتأثر بتدمير الأراضي والموارد الطبيعية بسبب الاقتصاد الاستخراجي وآثار التغير المناخي وانعدام الأمن الغذائي، وفي نفس الوقت يتم تشغيلهن بنسبة أكبر في الأعمال الهشة وغير الآمنة.

الشركات متعددة الجنسيات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعتمد على استغلال عمل النساء وتخفيض قيمته كمصدر للميزة التنافسية. فقد حسنت الكثير من البلدان والشركات في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من تنافسيتها في التصدير بالاعتماد جزئيًا على الفجوة الضخمة التي بين أجور النساء والرجال.[16] وباستغلال اللامساواة القائمة بين الجنسين (مثل فجوة الأجور وانخفاض القوة التفاوضية للنساء بين العمال) تتمكن الشركات من تقليل تكاليف إنتاجها ومن ثم زيادة أرباحها.

لقد اتضح أن النموذج الاقتصادي النيوليبرالي (القائم على تحرير التجارة والاستثمار وسداد الديون السيادية والشراكات بين القطاعين العام والخاص) مدمر لتعبئة الموارد المحلية - وخاصة في الدول النامية - ومن ثم لقدرة الحكومات على توفير الخدمات والبنى التحتية والسلع العامة الضرورية لتحقيق حقوق الإنسان للنساء. تخسر الدول النامية سنويًا بسبب سوء التسعير في التجارة والتعريفات الجمركية وسداد الديون[17] والتدفقات المالية غير المشروعة[18] والتهرب الضريبي[19] أكثر من المساعدات[20] التي تحصل عليها من البلدان المتقدمة. حين تخسر الحكومات عائدات تحتاجها بشدة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة أو التعريفات الجمركية أو قضايا حل المنازعات بين الدولة والمستثمر، تلجأ الكثير منها إلى تعبئة الموارد المحلية من خلال الضرائب غير المباشرة. والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الخدمات وضريبة المبيعات تستند إلى الاستهلاك أكثر من الدخل، مما يجعلها تؤثر على النساء بدرجة أكبر فهن يتحملن عبء العمل الرعائي بدرجة أكبر من الرجال، وبشكل عام دخولهن أقل منهم ومن ثم يملن إلى إنفاق جزء أكبر من دخولهن على السلع والخدمات الأساسية من الرجال الذي هم بشكل عام أكثر ثراءً.

أي تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي أو خصخصة للخدمات العامة لا يمكن أن تتم إلا في ظل توافر العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم بها النساء لسد الفجوات في الخدمات العامة. وحين يتم تدمير الموارد الطبيعية والبيئة كتبعات للاقتصاد الاستخراجي السائد، تعوض النساء هذا بالمزيد من العمل الرعائي غير مدفوع الأجر مثلًا

---

16 سوزان چوكز. تشغيل النساء المرتبط بالتجارة في الصناعة والخدمات في الدول النامية (1995). (بالإنجليزية)
ستيفاني سيجوينو. اللامساواة في الأجور والنمو المدفوع بالتصدير في كوريا الجنوبية. (1997). دورية الدراسات التنموية. (بالإنجليزية)
ستيفاني سيجوينو. وضع النوع في حساب النمو الاقتصادي الآسيوي. (2000). (بالإنجليزية)

17 انظر البيانات من هنا data.jubileedebt.org.uk

18 تحليل أحدث البيانات المتاحة عن التلاعب في إصدار الفواتير التجارية في 148 دولة نامية من مؤسسة النزاهة المالية العالمية يبين أن المبالغ التي تخسرها الدول النامية من التدفقات المالية غير المشروعة تقدر بحوالي 1.1 تريليون دولار أمريكي. (بالإنجليزية)

19 دراسة حديثة قامت بها شبكة العدالة الضريبية والاتحاد الدولي للعاملين في الخدمات العامة والتحالف العالمي للعدالة الضريبية بخصوص "حالة العدالة الضريبية في 2020: العدالة الضريبية في زمن كوفيد19" تقدر أن البلاد تفقد ما يتجاوز في مجمله 427 بليون دولار أمريكي من الضرائب كل عام بسبب تهرب القطاع الخاص من الضرائب والتجاوزات الضريبية للشركات الدولية. (بالإنجليزية)

20 أحدث البيانات المتاحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير إلى أن المساعدات المقدمة في 2019 تبلغ 190 بليون دولار أمريكي. (بالإنجليزية)

عن طريق قضاء ساعات أطول أو المشي لمسافات أبعد لجمع المياه أو إنفاق المزيد من المال لشراء مياه نظيفة حين يتلوث أقرب مصدر عام للمياه.
كما ذكر سابقًا، الطريقة نفسها التي يُعرَّف النشاط الاقتصادي بها تتطلب تخفيض قيمة العمل النسائي غير مدفوع الأجر بشكل كامل أو كبير سواء في المنزل أو في الأعمال التجارية الخاصة بالعائلة أو في المجتمع. فالعمل الذي يعتبر "عمل النساء" لا يُعطَى أي قيمة اقتصادية رغم أنه بدونه لا يمكن أن تعمل الأنظمة الاقتصادية، وهذه الحقيقة تعتبر أساس الإخفاق المستمر في الاعتراف بالقيمة الحقيقية للعمل الرعائي مدفوع الأجر أو العمل المؤنث.
لقد صارت هذه النتيجة ممكنة بسبب تقليص دور الدولة وتقليل القيود التنظيمية على الأعمال التجارية، وبفعل قواعد التجارة والاستثمار التي تعززها منظمة التجارة العالمية وحوالي 3000 اتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف واتفاقية استثمارية خارج منظمة التجارة العالمية، وعن طريق سلسلة من سياسات التكيف الهيكلي والتدابير التقشفية التي روجها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ بدايات الثمانينيات بهدف الوصول لاقتصادات أكثر "انفتاحا" و"كفاءة". وصارت ممكنة أيضًا بسبب غياب أي قواعد أو هيئات لتنظيم الضرائب في إطار الهندسة الاقتصادية العالمية لكبح أو إيقاف التدفقات المالية غير الشرعية والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية وضرائب الاستهلاك التي سمحت لحفنة من الأفراد والشركات والبلدان أن تكدس ثروات فاحشة. وصارت ممكنة أيضا عن طريق توجهات الخصخصة والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تحيل للشركات الكبرى والقطاع الخاص الكثير من واجبات والتزامات الدول باعتبارهم فاعلين أساسيين في التنمية وتمنح القطاع الخاص مقدارًا هائلًا من القوة والنفوذ فيما يتعلق بكيفية ترتيب أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وصارت ممكنة أيضًا بفعل علاقات القوة غير المتكافئة القائمة حاليًا في نظام الحوكمة العالمية حيث تتمتع البلدان الغنية والاستعمارية السابقة بنفوذ وقوة أكبر كثيرًا في هذا النظام وخاصة نظام الحوكمة الاقتصادية – من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وفي نفس الوقت نظام الحوكمة الاقتصادية هذا يمنح نفوذًا وقوةً أكبر كثيرًا من التي تُمنح لأنظمة الحكومة المناخية أو الحقوقية.
ومن ثم، لا تنفصل السياسات الاقتصادية الكلية عن قضايا المساواة بين الجنسين والحقوق الإنسانية للنساء وتتداخل معها. وتحقيق أجندة نسوية للعدالة الاقتصادية يتطلب بالتالي إعادة تعريف وإعادة هيكلة وتغيير منهجيين وهيكليين للاقتصاد وللطريقة التي يعمل بها فيما يتعلق بالنساء والناس والكوكب.

توصيات ومباديء نسوية

ماذا نقصد باقتصاد نسوي من أجل الناس والكوكب؟

مبادئ وتوصيات لأجندة اقتصادية نسوية

الناس والكوكب: مباديء نسوية لعدالة اقتصادية نسوية

- —> اقتصاد ينتقل من التركيز المفرط على كونه اقتصادًا منتجًا نحو اقتصاد جديد أخضر نسوي متحرر من الاستعمار
- —> اقتصاد يعطي الأولوية لحقوق الإنسان وسلامة الكوكب قبل النمو والناتج المحلي الإجمالي
- —> اقتصاد يعزز نظام تجاري عالمي منصف وعادل
- —> اقتصاد يعيد توزيع الثروة والموارد
- —> اقتصاد يعزز عدالة الديون وهيكلا جديدا للديون السيادية
- —> هندسة الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل ديمقراطي

كما ذكر سابقا، تقوم الاقتصايات النسويات والحركة النسوية منذ زمن طويل بعرض بدائل وطرق مختلفة لتحليل وإعادة تعريف وإعادة تنظيم وهيكلة كل من فهمنا للاقتصاد وكذلك كيفية عمله فيما يتعلق بالناس والكوكب. يهدف هذا القسم إلى سبر أغوار الطرق العديدة والمختلفة التي يمكن أن نغير بها اقتصادنا، وبالتبعية "العالم"، من خلال مختلف المباديء والتوصيات التي تدفع بها الحركات النسوية والشعبية على مدار العقود الأخيرة. بعض هذه التوصيات يهدف إلى معالجة عدم التكافؤ في نظام الحوكمة العالمي، وبعضها موجه إلى السعي للبدائل ومواجهة الأيديولوجية الاقتصادية النيوليبرالية، وفي نفس الوقت بعضها موجه لتحدي السلطة - سواء سلطة البلاد الغنية والأثرياء أو سلطة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات. في القلب من كل هذه المبادئ والتوصيات يكمن الموقف الأصيل القائل بأن النظام الاقتصادي الحالي أبوي ومفلس وأن الناس والكوكب - خاصة النساء - لا يمكن أن يستمروا في نفس المسار الذي أخذتنا الأيديولوجية الاقتصادية النيوليبرالية كلنا إليه في العقود الأخيرة. في القلب من هذه المباديء توجد أيضًا رؤية من أجل صفقة جديدة خضراء نسوية ومتحررة من الاستعمار تضع الاقتصاد الرعائي في مركز الاقتصاد الأخضر قبل النمو الاقتصادي، وتتناول قضايا الثروة والموارد والمعارف من الماضي إلى الحاضر التي تم استنزافها تاريخيًا من دول الجنوب إلى دول الشمال من خلال الاستعمار والنيوليبرالية.

مبدأ:

اقتصاد ينتقل من التركيز المفرط على كونه اقتصادًا منتجًا نحو اقتصاد جديد أخضر نسوي متحرر من الاستعمار

رغم الأدلة الدامغة على اعتماد الاقتصاد الرسمي على النساء، يرفض علم الاقتصاد التقليدي الاعتراف بمساهمة النساء بالعمل الرعائي غير مدفوع الأجر في الاقتصاد أو كيفية إعادة توزيعه. وبالتالي، أجندة العدالة الاقتصادية النسوية تلزمنا أولًا بأن نعيد بناء تفكيرنا في الاقتصاد وكيف يعمل فيما يتعلق بالناس والكوكب والنساء. مثل هذا التفكير يمكنه أن يتجاوز الأهداف التقليدية للسياسات الاقتصادية الكلية: أي النمو الاقتصادي غير المحدود الذي ركز أيضا وأكد على "الاقتصاد المنتج".

ولهذا الغرض، أجندة العدالة الاقتصادية النسوية يمكن أن تتبنى أيضًا مفهومًا أكثر رحابة للتمكين الاقتصادي للنساء يتجاوز فكرة أن النساء تصبح ممكنات اقتصاديًا عندما تكون لديهن القدرة على المنافسة والإنتاج في السوق (كما يطرح البنك الدولي). إن كان التمكين الاقتصادي للنساء يعني أي شيء، فيجب أن يمتد لتقوية قدرة النساء على ممارسة قوة وسيطرة حقيقية على حياتهن والشروط التي ينخرطن بناء عليها في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ليس ممكنًا بدون الاعتراف بالأدوار المتعددة للنساء في الاقتصاد التي لا تكون في معظم الأحوال مرتبطة بالسوق، وبدون المساواة الموضوعية للنساء وتحقق حقوقهن الإنسانية.

إن الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية تتطلب منا التوكيد على ما يسمى بـ"العمل غير المرئي" للنساء أو أي نوع من العمل لا يعتبر منتج اقتصاديًا، وذلك بجعله مرئيًا وإعادة توزيعه بشكل منصف. وتركز على الاقتصاد الرعائي ليس فقط باعتباره أكبر داعم للاقتصاد المرتبط بالأجر وإنما باعتباره الاقتصاد الأساسي المعني بالإنتاج وإعادة الإنتاج الذي يخلق الشروط الضرورية لكل الأشكال الأخرى من الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر. وتعترف هذه الأجندة أيضًا بالمسؤوليات التاريخية للأغنياء والدول الاستعمارية السابقة والمتقدمة في شمال العالم، وبدورها في تشكيل نظامنا الاقتصادي وأيضًا في أشكال اللامساواة القائمة في عالم اليوم. وهكذا، ستتطلب العدالة الاقتصادية النسوية أيضًا تحرير الاقتصاد الحالي من الاستعمار ووضع نهاية للاستعمار والاستعمار الجديد الذي يعتبر مركزيًا في عمل الهندسة والحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية.

توصيات:

—> وضع نهاية للتقشف والالتزام بشمولية الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

—> التحول نحو "تراجع النمو" والاقتصاد القائم على الرعاية.

—> تفكيك وتنويع سلاسل الإمداد الحالية: من سلاسل القيمة العالمية إلى سلاسل القيمة المحلية والوطنية والإقليمية

من القطاع الصحي والقطاع غير الرسمي إلى المنزل والمزارع العائلية، تحملت النساء أعباء العمل الرعائي غير المرئي بشكل غير متناسب قبل وأثناء جائحة كوفيد19. فعلى مدار العقود الأخيرة، تقوم المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات الدولية بوصف وتطبيق التدابير التقشفية بهدف معالجة أشكال انعدام التوازن في المالية العامة أو كجزء من التزامات الدين العام. ويحدث هذا برغم المقدار الضخم من الأدلة الذي يؤكد كيف دمرت السياسات التقشفية التقدم الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك تحقيق الحقوق الإنسانية للنساء. وما بينته جائحة كوفيد19 الحالية فيما أبعد من هذا هو أن العمل الرعائي لا غنى عنه في اقتصادنا، وفي نفس الوقت كشفت التبعات المحبطة لتآكل الأنظمة والخدمات العامة القائم حاليًا في حياتنا. فقلة تمويل الخدمات العامة خلال العقود الأخيرة نتجت بدرجة كبيرة عن الانحياز الأصيل في السياسات الاقتصادية لتخفيض قيمة العمل غير المنتج ولتبني المعيار النقدي النيوليبرالي المتمثل في الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الاعتراف بدور وقيمة العمل الرعائي ومساهمته في الاقتصاد "المنتج" سيكون أول خطوة نحو العدالة الاقتصادية النسوية. يجب على الحكومات أن تعترف وتدعم ما يمسي بالعمل "غير المنتج" أى العمل الرعائي وزراعة الكفاف والعناية بالأرض والحفاظ على البذور والمعارف التقليدية – وهي أمور لا تقوم بها النساء في معظم الأحوال فحسب، وإنما هي الأعمال التي تحافظ على الاقتصاد المنتج والسوقي وتضمن بقاء الناس والكوكب.

إن أي أجندة نسوية للعدالة الاقتصادية ستتطلب استراتيجية استثمارات عامة طويلة الأمد ومستدامة تركز على مجموعة شاملة من الأهداف المتنوعة والمتقاطعة المتمحورة حول توفير الخدمات العامة والبنى التحتية (أو المشاعات العامة) اللازمة لتيسير تمتع الناس بحقوقهم وتغطية احتياجاتهم. وهذا يتضمن (على سبيل المثال لا الحصر) مجموعة متنوعة من المساحات والخدمات المتعلقة بالمصلحة العامة التي تساهم في إعادة توزيع منصف للثروة مثل التعليم والصحة وخدمات الرعاية والصرف الصحي و المياه والطاقة والانترنت والنقل والمساحات العامة الخضراء والإسكان الاجتماعي والبذور المشاعية والمعدات الأخرى والحماية البيئية والعدالة والترويج الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

هذه المشاعات العامة لن يتم توفيرها من خلال وسائل خضراء غير كربونية فقط (كجزء من الاتجاه الأوسع لنزع الكربون من الاقتصاد العالمي) وإنما أيضا من خلال وسائل ديمقراطية. فالأجندة الاقتصادية النسوية للمشاعات العامة من شأنها أيضًا أن تتسم بديمقراطية الموارد والطاقة – حيث تستطيع المجتمعات (وخاصة النساء) صنع القرارات المتعلقة باستخدام مواردهم المحلية وأفضل الطرق لتلبية احتياجاتهم. الاتجاهات الصاعدة حديثًا (التي تتنوع بين إعادة المياه إلى تحكم البلديات بعد خصخصتها[21] والأنظمة الشمسية والمائية الصغيرة لإنتاج الطاقة التي تديرها المجتمعات) تبين كيف يمكن للمجتمعات – وفي قلبها النساء – أن تتمكن من إدارة وتسيير الموارد والبنى التحتية العامة الخاصة بهم بشكل أفضل لصالح مجتمعهم وليس لصالح أي شركات.

---

21 انظر موقع remunicipalisation.org للإطلاع على متابعة حية توضح المدن والمناطق والبلدان التي تراجعت عن الخصخصة وشرعت في تأمين المياه بشكل عام لكل من يحتاجها.

توصية:
—> التحول نحو "تراجع النمو" والاقتصاد القائم على الرعاية

النقاشات والجدالات حول اقتصاد "تراجع النمو" ليست جديدة، وكانت مدفوعة بالأساس بانتقاد النموذج الحالي للتنمية واقترانه مع النمو الاقتصادي غير المحدود. وقد برزت أيضًا في أعقاب أزمات الرأسمالية، حيث كانت أحدثها هي الأزمة المصرفية والمالية المقترنة بالأزمات المناخية والصحية الحالية، وأدت إلى زيادة الطلب على النماذج البديلة في الاستهلاك والإنتاج.
تراجع النمو هنا يشير بالأساس إلى التخلي عن النمو الاقتصادي كهدف اجتماعي. ويقتضي توجه المجتمع توجهًا جديدًا.. توجهًا تستخدم فيه المجتمعات موارد طبيعية أقل وتنتظم وتعيش بشكل مختلف عما تفعل اليوم. وبدرجة ما، يمكن أن يتضمن هذا التخفيض المنصف للإنتاج والاستهلاك الذي سيقلل استخراج المجتمعات للطاقة والموارد الطبيعية ويقلل أيضًا الانبعاثات والتلوث في المجتمع.[22] لكن بالنسبة للنسويات، هذا التحول يجب ألا يقتضي فقط نماذج إنتاج واستهلاك أكثر عدالة وإنصافًا وإنما يقتضي أيضًا هيكلة مختلفة للمجتمع يصبح فيها العمل الرعائي والاقتصاد الرعائي مركزيًا ويتم توزيعه بشكل عادل ومنصف (كما هو موضح أعلاه). تقليص حجم الإنتاج والاستهلاك الذي لا يأخذ في الحسبان اللامساواة بين الجنسين يمكن أن يؤدي في الواقع إلى المزيد من العبء على النساء.
تقليص الحجم وتراجع النمو كطرح نسوي يجب أن يأخذ أيضًا في الحسبان اللامساواة الهيكلية في البلدان المختلفة وفيما بينها الناتجة من إرث الاستعمار والاستعمار الجديد. ويستدعي أن تتحمل الكثير من البلدان في شمال العالم مسؤولياتها التاريخية عن أزمة المناخ التي نعاني منها والناتجة عن إرث الاستعمار والاستعمار الجديد والتصنيع الذين أدوا إلى أن تنتج وتستهلك هذه البلدان أكثر من معظم الناس في جنوب العالم بكثير. فـ11٪ فقط من سكان العالم ينتجون حوالي 50٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، بينما 50٪ من الناس في الكوكب ينتجون 11٪ فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.[23] الدول مرتفعة الدخل بها 16٪ من سكان العالم، لكن بها 64٪ من إنفاق العالم على المنتجات الإستهلاكية و57٪ من استخدام الكهرباء في العالم.[24] ومن ثم، أجندة العدالة الاقتصادية النسوية تركز على الطريقة التي يمكن إعادة هيكلة وتغيير نظامنا الاقتصادي بها من حيث أنماط الاستهلاك والإنتاج الشاملة فيه نحو نظام أكثر عدالة وإنصافًا، وفي نفس الوقت تركز على مستويات الاستهلاك المفرط من قبل الدول الأغنى والناس الأكثر ثراء في العالم.

توصية:
—> تفكيك وتنويع سلاسل الإمداد الحالية: من سلاسل القيمة العالمية إلى سلاسل القيمة المحلية والوطنية والإقليمية

النظام الاقتصادي الحالي مصمم بهدف دعم الإنتاج الضخم بشكل أعمى حتى عندما لا يكون هناك حاجة أو طلب، ويستلزم إنتاج كل منتج وسلعة تقريبًا عبر سلسلة قيمة عالمية معقدة وطويلة عادةً عن طريق مشاريع وشركات كبرى متعددة الجنسيات. ولكن في الواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والصناعات المنزلية والتعاونيات لها النصيب الأكبر في التشغيل، بما في ذلك ثلثي كافة الوظائف الرسمية في الدول النامية خاصة للنساء، وهي جوهرية في التنمية حيث تخلق الوظائف وتوفر خدمات وسلع أساسية وتعتبر مصدرًا للعائدات الضريبية. لكن النظام الاقتصادي الناتج عن نموذج تمويل التنمية والنظام التجاري يستهدف بوضوح منح الامتيازات للشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة من خلال سلاسل قيمة طويلة ومعقدة تثار الشكوك حول تأثيرها الإيجابي على التنمية ناهيك عن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

---

[22] ريكاردو ماستيني. تراجع النمو: الدعوة لنموذج اقتصادي جديد (2017) (بالإنجليزية)
[23] كيت راورث. مساحة آمنة وعادلة للإنسانية: هل يمكن أن نعيش داخل كعكة الدونات؟ (2012). ورقة نقاش صادرة من أوكسفام. (بالإنجليزية)
[24] المرجع السابق.

نظام التجارة الحالي مصمم بشكل منهجي لتقويض المنتجين المحليين والوطنيين (ومعظمهم من النساء) ويحتاج لتغيير شامل حتي تتمكن الحكومات من تنفيذ المزيد من السياسات الداعمة للاقتصادات الوطنية والمحلية وتقليل الاعتمادية على سلسلة القيمة العالمية. البلاد التي لديها القدرة على إنتاج طعامها ومنتجاتها محليًا يجب تشجيعها على القيام بذلك، وتطوير السيادة الغذائية الخاصة بها بدلا من إجبارها على تحرير أسواقها حتى تقبل نفس السلع والأغذية التي يتم إنتاجها في أماكن أخرى.

لقد تم تجاهل الأثر طويل المدى للتجارة العالمية على الانبعاثات لزمن طويل، لكنه صار محل الكثير من الانتباه في السنوات الأخيرة. وقد بينت الدراسات أن هناك علاقة سببية واضحة بين زيادة التجارة العالمية وزيادة الانبعاثات العالمية من الكربون.[25] تقدر البحوث أن أكثر من ربع انبعاثات الكربون في العالم في عام 2008 كانت مرتبطة بالخدمات والسلع التي يتم تداولها دوليًا.[26] وهناك دراسة أخرى بينت كيف يساهم الشحن التجاري الدولي للبضائع بأكبر نصيب في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (حوالي 30٪ من كافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالنقل من احتراق الوقود وأكثر من 7٪ من الانبعاثات العالمية).[27]

إن الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية تتطلب تنويع نظامنا الاقتصادي. وهذا التنويع يمكن أن يقلل الاعتماد والتركيز الحالي في اقتصادنا على سلسلة الإمداد العالمية. ومن ثم، يجب أن يتم السماح بحزم الحوافز والدعم والتي يجب أن تستهدف الأعمال الصغيرة لا أن تفيد الشركات الكبرى التي غالبًا ما تستخدم حزم الإنقاذ والحوافز هذه في شراء المزيد من الأسهم ومكافأة حاملي أسهمها بدلا من خلق المزيد من الوظائف ودفع المزيد من الأجور. إن الأعمال الصغيرة والصغرى بشكل خاص ليست فقط جوهرية للحفاظ على استمرار المجتمعات، وإنما أيضا تنسجم مع الممارسات المستدامة الأخرى مثل الزراعة في الحيازات الصغيرة وتتسق مع مقاربة تراجع النمو فليس من المطلوب أن تتوسع كل الأعمال التجارية أو تحصل على الامتيازات. وقد وجد أيضًا أن التعاونيات وغيرها من نماذج الأشكال الجماعية للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية تكون في بعض الحالات أفضل للنساء وأكثر نفعا في تحسين قدراتهن الاجتماعية والاقتصادية.[28] لا يمكن أن تكون كل البلاد مكتفية ذاتيًا تمامًا من خلال اقتصاد محلي بالكامل، فظروف الطقس والجغرافيا والموارد الطبيعية والقدرات والتكنولوجيا تختلف من مكان لآخر، لكن يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على تقصير وتنويع سلاسل القيمة الحالية سواء من خلال سلاسل قيمة أكثر محلية أو إقليمية.

[25] أوكتافيو فرنانديز-أمادور وجوزيف فرانسواز وباتريك تومبيرجر. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتجارة العالمية في مطلع الألفية. (بالإنجليزية)

[26] جلين ب بيترز وجان ك مينكس وكريستوفر ل ويبر وأوتمار إيدنهوفر. نمو انتقال الانبعاثات عبر التجارة الدولية من 1990 إلى 2008. وقائع مؤتمر الأكاديمية الوطنية للعلوم مايو 2011 ، 108 (21) 8903-،8908 ، معرف الوثيقة الرقمي:(10.1073/ pnas.1006388108) (بالإنجليزية)

[27] منتدى النقل الدولي. البصمة الكربونية للتجارة العالمية، تعقب الانبعاثات الناتجة من شحن البضائع الدولي. (2016). (بالإنجليزية)

[28] منظمة العمل الدولية. العمل على المساواة بين الجنسين: الطريق التعاوني. (2015) مكتب العمل الدولي. (بالإنجليزية)

مبدأ:

اقتصاد يعطي الأولوية لحقوق الإنسان وسلامة الكوكب قبل النمو والناتج المحلي الإجمالي

رغم الأدلة الكثيرة المنتشرة على الأثر السلبي للتدابير التقشفية وسياسات التكيف الهيكلي على حقوق الإنسان[29] - وخاصة حقوق النساء الإنسانية – وعلى أن سياسات التجارة والاستثمار تؤدي إلى "التخلص من السُّلَّم" الذي تحتاجه الدول النامية للصعود نحو تحقيق التنمية،[30] ما زالت الكثير من المؤسسات الاقتصادية الدولية (سواء مؤسسات بريتون وودز أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى ومنظمة التجارة العالمية والحكومات) توصي بنفس السياسات والتدابير التراجعية من خلال أكثر من 3000 اتفاقية استثمار ثنائية ومتعددة الأطراف. ويعطي هذا انطباع بأن النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الحالي ومساعيه نحو النمو (حتى عندما يأتي على حساب حقوق الإنسان والبيئة) تفوق في أهميتها ووزنها كل المساعي الأخرى نحو حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية والمناخية.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الدول ملزمة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وينص ميثاق الأمم المتحدة أيضا على أنه: "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق".[31]

إن أجندة عدالة اقتصادية نسوية تقتضي منا اعتبار النشاط الاقتصادي واحدًا من وسائل تحقيق حقوق النساء الإنسانية والمساواة بين الجنسين وليس غاية في ذاته، فالإنتاجية والأسواق والنمو تُعتبَر وسائل لا غايات.

وباستعادة أولوية حقوق الإنسان قبل الأرباح والسوق والنمو - باعتبارها الهدف الرئيسي لاقتصادنا وصياغة سياساتنا الاقتصادية الكلية - يمكننا الوصول لاقتصاد يعمل حقًا لصالح النساء وهن أغلبية كبيرة من سكان العالم ويعمل لصالح الكوكب أيضًا.

توصية:

—> تقييم سابق ولاحق لأثر كافة السياسات الاقتصادية واتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان.

---

[29] انظر على سبيل المثال تقارير خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية بخصوص المسؤولية عن تواطؤ المؤسسات المالية الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الإصلاحات الاقتصادية التراجعية (A/74/178) وبخصوص التأثير على حقوق العمال في إطار التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/34/57) وأثر الإصلاحات الاقتصادية وتدابير التقشف على حقوق الإنسان للمرأة (A/73/179). انظر أيضا تقارير خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف عن أثر شروط الإقراض لدى صندوق النقد الدولي على التنمية وحقوق الإنسان (A/72/187) وتأثير سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على حقوق الإنسان (A/HRC/36/40). (بالعربية)

[30] ها چون تشانج، التخلص من السلم، استراتيجية التنمية في منظور تاريخي. (2002) (بالإنجليزية)

[31] المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة.

هذه التوصية متسقة مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان[32] كما اقترحها المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمبادئ التوجيهية بشأن تقييمات أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان[33] كما اقترحها الخبير الأممي المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول على حقوق الإنسان. كلا المجموعتين من المبادئ التوجيهية تؤكدان على الحاجة للقيام بتقييمات سابقة ولاحقة للأثر عند تنفيذ أي سياسات (سواء اتفاقية تجارية أو استجابة لأزمة اقتصادية) وإتمامها مع تقييمات أثر دورية بعدها.

تقييمات الأثر الحقوقي هذه أو عناصر منها نفذتها حكومات ومؤسسات دولية ومؤسسات مجتمع مدني (حتى لو بشكل غير متسق أو دوري). وقد تم إلى حد ما إدماج قضايا حقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية الخاصة بالمفوضية الأوروبية لتنفيذ تقييمات آثار سياساتها التجارية. وفي تايلاند، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان الوطنية عام 2006 مسودة تقرير لما أُعتبر وقتها على نطاق واسع "أول تقييم لأثر اتفاقية تجارية دولية على حقوق الإنسان تقوم به هيئة حقوقية وطنية" يركز على أربعة مجالات جوهرية (الزراعة - البيئة - الملكية الفكرية - الخدمات والاستثمار) بالإضافة إلى عملية التفاوض والافتقار الواضح للمشاركة العامة ونشر المعلومات في هذه العملية.[34] حالة أخرى لعملية تقييم مسبق للأثر الحقوقي قامت بها هيئة وطنية لحقوق الإنسان هي التي قامت بها هيئة حقوق الإنسان الوطنية في كوستا ريكا بخصوص اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان. تم هذا التقييم استجابةً للقلق الذي عبرت عنه لجنة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة عن التأثيرات المحتملة للاتفاقية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب كوستا ريكا. كذلك، حكومة جنوب إفريقيا لديها نظامها الخاص لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية[35] والذي يتضمن بعض عناصر تقييمات الأثر الحقوقية حيث يولي اهتمامًا خاصًا للآثار المحتملة على مجموعات اجتماعية معينة وتستخدمه الحكومة لتقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي لمقترحات السياسات والتشريعات والقواعد قبل تقديمها لمجلس الوزراء لتبنيها، وذلك بهدف تقليل وتخفيف التبعات السلبية لهذه المقترحات. وهناك منظمات مجتمع مدني تقوم بهذه التقييمات مثل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (CESR) الذي طور منهجية لتقييم الآثار الحقوقية لسياسات ضبط أوضاع المالية العامة[36] وأجرى تحليلات لآثار التدابير التقشفية في بلاد مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وأسبانيا بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية. هناك المزيد من النماذج الأخرى لتقييمات الأثر الحقوقي أو التقييمات التي تتضمن عناصر حقوقية ظهرت مؤخرًا مع بروز التحليلات المعنية بقضايا النوع بدرجة أقوى في تقييمات الآثار الحقوقية وغيرها من أشكال تقييم آثار اتفاقيات التجارة في السنوات الأخيرة.

هناك أيضا قلق كبير بخصوص ما إن كانت تقييمات الأثر هذه (حين تتم) تؤثر فعلا على صنع السياسات الاقتصادية ومفاوضات التجارة الخاصة بالحكومات والمؤسسات الدولية أم هي مجرد إجراء شكلي محدود الأثر على شروط وأحكام الإصلاحات والسياسات الاقتصادية التي يجري تنفيذها. إن الأجندة النسوية للعدالة

---

32 الجمعية العامة للأمم المتحدة (2011). المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/19/59/Add.5). (بالعربية)

33 مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة (2018). المبادئ التوجيهية بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان: تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول على حقوق الإنسان (A/HRC/40/57). (بالعربية)

34 لم يتم استكمال هذا التقييم أبدًا وبقي كمسودة حيث وقع الانقلاب العسكري في تايلاند عام 2006 وجمد الكثير من الأمور ومنها محادثات اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية التايلاندية.

35 للمزيد، انظر:
dpme.gov.za/keyfocusareas/Socio%20Economic%20Impact%20Assessment%20System/Pages/default.aspx

36 للمزيد، انظر: cesr.org/assessing-austerity-monitoring-human-rights-impacts-fiscal-consolidation (بالإنجليزية)

الاقتصادية لا تعتبر حقوق الإنسان الهدف النهائي للاقتصاد وكل وظائفه فحسب، وإنما تتضمن أيضًا ضرورة مراجعة أو إيقاف أي سياسات للإصلاح الاقتصادي أو شروط في اتفاقيات التجارة والاستثمار يُكتشَف أنها غير متسقة مع حقوق الإنسان أو مضرة بها.

مبدأ:

اقتصاد يعزز نظام تجاري عالمي منصف وعادل

لقد توسعت هندسة وحوكمة الاستثمار والتجارة العالمية (شبكة الاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف والاتفاقيات الإقليمية والمؤسسات المقابلة التي تدير وتنفذ القواعد الدولية المتعلقة بالتجارة) بشكل كبير منذ بدايات القرن التاسع عشر. في أيامها الأولى، كانت الحوكمة التجارية العالمية معنية أساسًا بتقليل أو إزالة التعريفات الجمركية (أشكال من الضرائب تُفرَض من قبل الحكومات على السلع والخدمات المستوردة من بلد آخر). وغالبا تستخدم الحكومات التعريفات الجمركية لتوليد عوائد محلية ولحماية الصناعات الوطنية والمنتجين المحليين من السلع المنتجة في بلاد أخرى. وهي أداة قيمة جدًا بالنسبة للدول النامية بشكل خاص حيث تمثل التعريفات الجمركية في معظم الأحوال جزءً كبيرًا من العوائد الحكومية، وحيث يكون معظم المنتجين المحليين والصناعات المحلية صغار أو متوسطي الحجم وتدير هذه الصناعات عائلات، وبالتالي لا يرجح أن يتمكنوا من المنافسة مع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تنتج نفس السلع.
لكن على مدار السنوات، بدأ نظام حوكمة التجارة العالمية يتوسع ليتناول ما هو أبعد من التعريفات الجمركية ويدخل في مجالات القوانين الوطنية التي يمكن للحكومات أن تستخدم فيها سياسات وتدابير أخرى غير التعريفات الجمركية، وهو ما يُعرَف اليوم بـ"القضايا غير التجارية". وقد بدأ هذا أولا مع ظهور النظام الاستثماري العالمي الذي يشار إليه أحيانًا بميثاق حقوق المستثمرين الأجانب (ويستهدف حماية المستثمرين الأجانب من أي تدابير أو أفعال حكومية تعتبر تمييزية ضدهم). ومن وقتها، بدأت حوكمة التجارة العالمية تضيف إلى نطاقها المزيد من مجالات السياسات غير التجارية (من الملكية الفكرية إلى حوكمة الانترنت إلى قضايا العمال إلى البيئة إلى التمكين الاقتصادي للنساء). وبالمثل، تطورت حماية المستثمرين الأجانب منذ ذلك الوقت من حماية المستثمرين من أى تصرفات محتملة لأي حكومة جديدة (عادة بعد التحرر من أغلال الاستعمار) لتأميم أحد الأصول الفعلية الملموسة أو المشروعات أو الصناعات إلى حماية كل مسعى متصور يمكن للمستثمر الأجنبي القيام به على الأرض بعض النظر عن كون هذه المهام مرتبطة بالاستثمار من قريب أو بعيد أم لا.

إن أجندة نسوية عالمية للعدالة الاقتصادية ستتطلب تغيير نظام حوكمة الاستثمار والتجارة العالمي باعتباره جزءً من إدارة الحوكمة الاقتصادية العالمية الأكبر والمتسمة بترابط مكوناتها. وستحتاج أن تغير من النظام الحالي الذي يحابي سلاسل القيمة العالمية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات والمنافسة إلى نظام تجارة عالمي يقوم على التضامن والتعاون وفيه يستطيع المنتجون المحليون والصغار أن يزدهروا. بدون هذا التحول ستستمر أنظمة الاستثمار والتجارة العالمية في تقويض حقوق النساء الإنسانية وكذلك أي جهود نبذلها لتناول أزمة المناخ.

توصيات:
—> تفكيك نظام حماية المستثمرين الحالي.
—> نظام جديد للملكية الفكرية ينهي النظام الحالي ويشجع نقل/مشاركة المعارف المطلوبة.

نظام حماية المستثمر الأجنبي الحالي قد يكون واحدًا من أقدم الموروثات الباقية من الحقبة الاستعمارية التي تتخلل نظامنا الاقتصادي العالمي. أول اتفاقية استثمار دولية تم توقيعها صاغها البنك الألماني في 1959 وهي اتفاقية التجارة الحرة الباكستانية الألمانية. تضمنت الاتفاقية فقرات خاصة بحل نزاعات الدولة والمستثمر تمت صياغتها خصيصًا لمعالجة مخاوف الشركات الأوروبية الكبرى من أن عملية التحرر من الاستعمار ستؤدي للقضاء على الأرباح المجزية التي كانت تلك الشركات تحققها في الأراضي المُستعمَرة. الشركات الأوروبية والأمريكية التي كانت تستثمر في العالم المُستعمَر (غالبا بدعم صريح من الحكومات المستعمِرة) أرادت أن تطمئن إلى أن استثماراتها (مثل الشركات والمصانع وغيرها من الأصول) ستتم حمايتها من أي مصادرة مباشرة لأعمالها أو تأميم لهذه الأصول من قبل الحكومات المستقلة حديثًا. وقد أصبح هذا التوجه نحو نظام دولي لحل النزاعات مستند للاتفاقيات (يقوم فيه من يسمون بمُحكِمين محايدين بالجلوس واتخاذ القرارات بشأن النزاعات بين المستثمر الأجنبي أو الشركة الأجنبية والحكومة بدلا من المحاكم المحلية) أساس نظام حل النزاعات بين المستثمرين والحكومات اليوم.

بنود حل النزاعات بين المستثمرين والحكومات اليوم نجدها في كل شيء تقريبًا: من اتفاقيات التجارة والاستثمار إلى العقود الحكومية مع الشركات متعددة الجنسيات. وتتم هذه الدعاوى غالبًا في محاكم خاصة لها طبيعة سرية يقوم بالتحكيم فيها محامو شركات يعملون بهدف الربح وليسوا مسائلين أمام الرأي العام، وتكلف هذه المحاكم ما بين مليون إلى بلايين الدولارات سواء كأتعاب أو تعويضات عن الأضرار.[37]

شهد العام 2015 رقمًا قياسيًا في عدد القضايا المعروفة من حل النزاعات بين المستثمرين والدول (86 دعوى معروفة)، ولسخرية القدر هذا هو نفس العام الذي تم تبني أهداف التنمية المستدامة فيه.[38]

يبين تحليل قضايا حل النزاعات بين المستثمرين والدول أن هذا النظام تم استخدامه لتحدي وتقويض مجموعة متنوعة من السياسات الحكومية والأعمال حتى عندما كانت هذه السياسات والأعمال تهدف لحماية حقوق الإنسان والبيئة أو لتعزيز التنمية العادلة. وتمت مقاضاة الحكومات أيضًا بسبب خسارة الشركات "أرباح مستقبلية" رغم عدم وجود طريقة واضحة ومحددة لتحديد أو حساب ما هي هذه الأرباح المستقبلية. وقد حذر عدد من خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة من "الأثر المحبط" الذي أحدثته أحكام آليات حل النزاعات بين المستثمرين والدول على تبني سياسات تقدمية.[39]

---

[37] المرصد الأوروبي للشركات. امتيازات المستثمرين ضد الناس والكوكب. (2019). (بالإنجليزية)

[38] هذا عدد الحالات المعروفة. الرقم الحقيقي لقضايا حل النزاعات بين المستثمرين والدول لن يُعرَف أبدًا بسبب الطبيعة السرية لهذه القضايا. مصدر البيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، متصفح حل النزاعات الخاصة بالاستثمار : البيانات الكاملة الصادرة بتاريخ 31/7/2020 (في صيغة إكسل).

[39] انظر:
خبراء الأمم المتحدة يعربون عن القلق من الآثار السلبية لاتفاقيات الاستثمار والتجارة الحرة على حقوق الإنسان. (بالإنجليزية)

على سبيل المثال، تمت مقاضاة حكومات حاولت تبني قواعد لتنظيم التمييز الإيجابي[40] أو لحماية البيئة أو التعامل مع تغير المناخ[41] أو الصحة أو الأمن الغذائي أو إتاحة الأدوية الأساسية والجنيسة[42] أو رفع الحد الأدنى للأجور[43] وحتى السياسات الهادفة للتعامل مع جائحة كوفيد19[44] – وكلها سياسات وطنية ضرورية وهامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء الأساسية.

إن أجندة نسوية للعدالة الاقتصادية تتطلب تفكيك نظام حماية المستثمرين الذي يستند حاليًا إلى حد كبير على الأحكام الخاصة بحل النزاعات بين المستثمرين والدول. وهذا العمل سيكون متسقًا مع المقترحات التي قدمها خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف الذي طرح مراجعة أو إنهاء الاتفاقيات التي تتضمن بنودًا خاصة بحل النزاعات بين المستثمرين والحكومات على أساس عدم اتساقها مع ميثاق الأمم المتحدة.[45]

توصية:
نظام جديد للملكية الفكرية ينهي النظام الحالي ويشجع نقل/مشاركة المعارف المطلوبة

نظام حقوق الملكية الفكرية الذي لدينا حاليًا مؤسس على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التريبس). في العقود الأخيرة، اتسع نطاقه خارج منظمة التجارة العالمية من خلال اتفاقيات مثل الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات (UPOV) وصيغته الأحدث المتمثلة في (UPOV 1991) ومن خلال العديد من قواعد الملكية الفكرية الموجودة في اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية. هذه القواعد الموسعة صارت معروفة بشكل عام باتفاقيات وأحكام (التريبس بلس).
توفر اتفاقية التريبس المعايير الدنيا لحقوق الملكية الفكرية وأشكال الحماية المقدمة لأصناف النباتات والأدوية والتكنولوجيا وغيرها (سواء سميت براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو حقوق النشر والتأليف أو حقوق التصميم الصناعي، إلخ). لكن أحكام اتفاقية التريبس بلس تميل لتوسيع نطاق هذه الأمور (من حيث عدد السنوات التي يمكن منح حقوق الملكية الفكرية فيها) لتنسحب على الأحكام التي تقيد استخدام التراخيص الإلزامية أو تقيد المنافسة الجنيسة للأدوية والبذور التي يمتلكها ويشاركها الفلاحون.
مشاركة وتبادل البذور بحرية علي سبيل المثال كانت الركيزة المركزية للسيادة الغذائية للشعوب في كل المجتمعات الفلاحية. وقد تم توثيق دور النساء جيدًا خاصةً فيما يتعلق بالحفاظ على البذور وتبادلها ومشاركتها والعمل كحراس للمعارف التقليدية المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية والسيادة الغذائية والقيام بأنشطة الإعاشة اليومية والحفاظ على الرعاية الصحية لعائلاتهن (كل الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر المذكورة أعلاه).[46]
منذ 26 عاما أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين، وقعت 118 مجموعة من الشعوب الأصلية من 27 دولة إعلانًا يطالب بـ"إيقاف منح براءات الاختراع لكل أشكال الحياة" فذلك يُعتبر "أقصى تسليع للحياة التي نعتبرها مقدسة".[47]

ماثيو ريمر. الأثر المحبط: حل النزاعات بين المستثمرين والدول، التحذيرات المصورة على علب التبغ، تغليف منتجات التبغ تغليفًا عاديًا والشراكة عبر الأطلنطي (15 ديسمبر 2017). دورية القانون والعدالة بكلية فيكتوريا، 2017 ، 7 (1)، ص ص 76-93. (بالإنجليزية)

[40] فورستي ضد جنوب أفريقيا (2207) (بالإنجليزية)

[41] ترانس كندا ضد الولايات المتحدة الأمريكية (2016)، فاتنفول ضد ألمانيا (2) (2012). (بالإنجليزية)

[42] إلي ليلي ضد كندا (2013) (بالإنجليزية)

[43] فيوليا ضد مصر (2012). (بالإنجليزية)

[44] سيسيليا أوليفيت وبيتينا مولر، المعهد العابر للحدود (TNI). التعامل مع أزمات متعددة: معركة أمريكا اللاتينية مع كوفيد 19 تعيقها قضايا التحكيم الخاصة بالاستثمار. (2020). (بالإنجليزية)

[45] انظر: بيان خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد دي زاياس، عن التوقيع المرتقب للشراكة عبر الأطلسي. (بالإنجليزية)

[46] انظر أيضًا:
إ جوتيريز مونتس، م إيميري وإ فرنانديز بيكا. لماذا النوع الاجتماعي مهم للإدارة البيئية وتقليل الفقر (2012). (بالإنجليزية)
أنو بالا. المعارف التقليدية وحقوق الملكية الفكرية: منظور هندي (1 نوفمبر 2011). (بالإنجليزية)

[47] انظر إعلان بكين لنساء الشعوب الأصلية. مقر وموقع في السابع من سبتمبر 1995 في خيمة نساء الشعوب الأصلية، هوايرو، بكين، الصين. (بالإنجليزية)

يجب أن يتوقف نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي عن تطبيق المصطلحات المتعلقة بالملكية الفعلية و نظريتها الاقتصادية على الملكية الفكرية. ويجب أن يتوقف أيضًا عن معاقبة الناس على ما يسمى بـ"الانتفاع المجاني" بأفكار شخص آخر، فذلك يفترض أن الأفكار والابتكارات تتم في فراغ وبدون البناء على أفكار وابتكارات أخرى موجودة بالفعل. وقد سمح هذا في نهاية المطاف للشركات الكبرى باستغلال النظام وأيضًا تدمير الطرق التي حافظت بها المجتمعات – وخاصة النساء – على البذور والماشية والممارسات الزراعية ونقلن بها المعارف التقليدية من جيل لجيل. أما استخدام حقوق الملكية الفكرية في الأدوية والأجهزة الطبية من قبل الشركات فنتج عنه ارتفاع أسعار الأدوية وعدم إتاحة الأدوية للفقراء والمهمشين خاصة من النساء والفتيات. كذلك، تسمح براءات الاختراع الحصرية بالنسبة للأجهزة الطبية للشركات بالقيام بممارسات احتكارية فيما يتعلق بتحديد الأسعار وحتى إنتاج الأجهزة.[48] وهناك أدلة وافرة لتوضيح الآثار السلبية لقواعد الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا على الدول متوسطة الدخل ودول الجنوب.[49]

كما اقترح البعض، الملكية الفكرية يجب ألا يتم منحها إلا عندما تكون ضرورية لتشجيع الابتكار وبالقدر اللازم لهذا الغرض فقط.[50] وفكرة خلق قاعدة بيانات أو مخزن مشترك لحقوق الملكية الفكرية ليست جديدة، بل نفذتها عدة صناعات وقطاعات معينة. وقد كانت النساء تعملن على الحفاظ على البذور والمعارف التقليدية ومشاركتها وتبادلها بشكل غير رسمي في مجتمعاتهن وقراهن طيلة قرون.

لكن جائحة كوفيد19 كشفت عن أمر هام، وهو أن قواعد البيانات وأنظمة حقوق الملكية الفكرية الأكثر تحررا هذه (والإمكانيات التي تتيحها للمساواة بين الجنسين وحقوق النساء الإنسانية) ممكنة وضرورية . يمكن رؤية هذا من خلال المقترحات والمبادرات العديدة التي ظهرت منذ بداية الجائحة والمستهدفة تعزيز مشاركة الملكية الفكرية أو التنازل عن حقوق الملكية الفكرية بهدف مكافحة النقص الحاد في المعدات الطبية وضمان وجود علاجات ولقاحات لفيروس كورونا. نفس الانفتاح الحاصل في نظام الملكية الفكرية الخاص بنا بعد هذه الجائحة عبر مختلف القطاعات والصناعات سيغير الكثير من الديناميات بين الدول النامية والمتقدمة وبين الفقراء والأغنياء وبين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والمشاريع الصغيرة وبين النساء والرجال. وسيسمح أيضًا للمنتجين الصغار والمتوسطين - بل وللمجتمعات - بصنع السلع والمنتجات الخاصة بهم (أمثلة: إتاحة براءات الاختراع والمعلومات التقنية المتعلقة بمحطة طاقة شمسية صغيرة أو متناهية الصغر لاستخدام تعاونية صغيرة تمكنها من إنتاج ما تحتاجه المجتمعات الموجودة في محيطها المباشر. كذلك، الطابعات ثلاثية الأبعاد توفر إمكانيات تتيح طبع الأطراف الصناعية وغيرها من المعدات المتخصصة على نطاق صغير محليًا بدون الاضطرار لشحن البضائع والنقل عبر البحار. ويمكن للجمع بين نظم أكثر تحررًا لحقوق الملكية الفكرية وفرض حدود قصوى لأسعار السلع الأساسية والأدوية المنقذة للحياة تقليل اللامساواة بين الجنسين وتحسين جودة الحياة وتحقيق حقوق النساء الإنسانية.

[48] حملة الإتاحة الخاصة بأطباء بلا حدود. احتكارات قاتلة: كيف تتلاعب شركات الأدوية بمنظومة براءات الاختراع؟ دراسة حالة. (2020). (بالإنجليزية)

[49] رود فالفي ونيل فوستر. دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي: النظرية والأدلة. (2006). منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – ورقة عمل. (بالإنجليزية)

[50] مارك ليملي. الملكية والملكية الفكرية والاستفادة المجانية. (2005). المجلة القانونية لجامعة تكساس، المجلد رقم 83 - العدد رقم 4 - ص ص 1031-1076. (بالإنجليزية)

مبدأ:

اقتصاد يعيد توزيع الثروة والموارد

النظام الاقتصادي الحالي يستند إلى نظرية اقتصادية تعرف بـ"تساقط الثمار". وهذه النظرية تدعي أن أي منافع للأغنياء والأثرياء ستفيد الجميع في نهاية المطاف. هذه النظرية تعقلن عدم فرض الدول للضرائب على الأعمال التجارية والأغنياء بافتراض أن هذا سيسمح باستخدام الأموال التي لم تُدفَع كضرائب في تحفيز المزيد من الاستثمارات وخلق وظائف أفضل وأكثر في المدى القصير، وأن هذا سيفيد المجتمع كله في المدى الطويل حيث "تتساقط" الأرباح على الجماهير. لكن المستوى الحالي من اللامساواة والتباينات الفاحشة، حيث تمتلك نخبة ضئيلة في العالم أكثر من ضعف دخل النصف الأسفل من سكان العالم (انظر الأجزاء السابقة من هذا التقرير)، يبين فشل التصور الاقتصادي الحالي القائم على "تساقط الثمار". ففي الواقع لم تتساقط الثروة من أعلى لأسفل على الإطلاق خلال العقود الأخيرة. هناك دراسة حديثة تناولت خمسة عقود من التخفيضات الضريبية في 18 بلد غني، ووجدت أن هذه التخفيضات الضريبية أفادت دومًا الأغنياء لكن لم يكن لها آثار ذات معنى على التشغيل أو النمو الاقتصادي.[51] من المعلومات المعروفة أن الدول النامية ونظم الحوكمة العالمية حُرِمَت من تريليونات الدولارات بسبب انتشار التهرب والتجنب والتزوير الضريبي ونقل الأرباح الذي أصبح يسيرًا بفعل أنظمة سرية البنوك ووجود شبكة من الشركات الوهمية المسجلة في الملاذات الضريبية. ورغم أننا لا نستطيع الوصول لتقدير كامل للثروة الموجود في الملاذات الضريبية بسبب شبكة الكيانات السرية هذه، قدرت إحدى الدراسات أن الدول تفقد ما يزيد عن 427 بليون دولار أمريكي من الضرائب كل عام بسبب تهرب القطاع الخاص من دفع الضرائب واستغلال الشركات الدولية للنظم الضريبية.[52] هاتان الحقيقتان مجتمعتين تبينان أن لدينا نظام اقتصادي لا يوزع ولا يعيد توزيع الثروة والمال.

كما هناك بالتأكيد ما يكفي من الثروة والموارد في العالم لكفالة التعليم المجاني للجميع، تُعتبَر أنظمة الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية العامة جوهرية لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء الإنسانية. ولهذا تستلزم الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية وجود سبل وطرق للقيام بإعادة توزيع الثروة والموارد. إعادة التوزيع هذه سترتكز جوهريًا على استعداد الحكومات وإرادتها السياسية لإعادة توزيع الثروة والموارد بين البلاد وداخلها وبين الفقراء والأغنياء وبين النساء والرجال والهويات الجندرية المتنوعة.

---

51 ديڤيد هوب وچوليان ليمبرج. التبعات الاقتصادية للتخفيضات الضريبية الكبيرة للأغنياء. (2020) المعهد الدولي للامساواة، أوراق العمل (رقم 55). كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، لندن، المملكة المتحدة. (بالإنجليزية)

52 شبكة العدالة الضريبية واتحاد الخدمات العامة والتحالف العالمي للعدالة الضريبية. حالة العدالة الضريبية 2020: العدالة الضريبية في زمن كوفيد19. (2020)

توصية:
تطوير هندسة منصفة وعادلة لمنظومة الضرائب العالمية

هناك مقدار هائل من الثروة يترك الدول النامية كل عام نتيجة للتهرب والتجنب الضريبي من قبل الشركات، وهذا يؤكد أن النظام الضريبي العالمي يحتاج لإصلاح عاجل. تحتاج الحكومات حول العالم للعمل معًا على تطوير هيئة ضريبية وإطار ضريبي بين الحكومات، وهو مقترح تم تقديمه بالفعل أثناء عملية تمويل التنمية لكن لم يكلل بالنجاح. مثل هذه الهندسة الضريبية العالمية يمكن أن تجبر كل الشركات على تقديم تقارير علنية بأوضاعها المالية في كل بلد وأن تدفع ضرائبها وأن تنهي الملاذات الضريبية، والأهم من كل هذا أن تضع نهاية للسباق الخطير "للأسفل" فيما يتعلق بالحوافز الضريبية التي سمحت للشركات الكبرى بالتنقل عبر بلدان العالم بحثا عن أضعف أو أقل نظام ضريبي.
إن عملية تقودها الأمم المتحدة للهندسة الضريبية العالمية ستكون أكثر ديمقراطية وستمثل خطوة حاسمة نحو نظام عالمي متماسك للقواعد الضريبية التي توزع فعلا الثروة والموارد (بدلا من العملية التي تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي فشلت بوضوح حتى الآن) وستكون في صالح كل البلدان بما في ذلك البلدان الأفقر التي هي الخاسر الأكبر من فقدان العوائد الضريبية. ويُعتبَر إنهاء السباق الخطير للأسفل فيما يتعلق بالحوافز الضريبية، التي كبلت قدرة الكثير من الحكومات على تطوير السياسة المالية العامة اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، خطوة ضرورية نحو العدالة الاقتصادية النسوية.

مبدأ:

اقتصاد يعزز عدالة الديون وهيكلًا جديدًا للديون السيادية

التكاليف والتبعات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة - الناتجة من العديد من الأزمات المالية وأزمات الديون في العقدين الأخيرين تقريبًا - تجعل من المستحيل علينا الاستمرار في تجاهل العلاقات بين عبء الديون الخارجية وحقوق النساء الإنسانية. فقد ارتفع الدين بشكل خطير حول العالم حتى قبل جائحة كوفيد19 خاصة في الدول النامية. وآثار الديون السيادية على المساواة بين الجنسين وحقوق النساء الإنسانية موثقة (انظر الأجزاء السابقة من هذا التقرير). و تعتبر هذه الآثار إلى حد كبير نتيجة لتحويل اتجاه الموارد العامة في البلاد المدينة من

الخدمات الاجتماعية إلى إعادة سداد الديون، ويحدث هذا بسبب الشروط التي تفرضها تلك السياسات والتي تكون عادةً ملحقة بآليات تخفيف الديون الدولية من قبل مؤسسات بريتون وودز. لقد وجدت إحدى الدراسات أن البلدان التي أنفقت أكثر من 12٪ من موازناتها على خدمة الدين تكون مجبرة دومًا على تخفيض إنفاقها على الخدمات العامة. ومن الأمور الملحوظة أن العديد من البلدان تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفق على التعليم والصحة مجتمعين.[53]

الكثير من هذه الديون غير شرعية، وتُعتبَر إرثًا استعماريًا، وتمت عن طريق إقراض استغلالي ذي شروط ظالمة ومرهقة، وتم إقراضها بشكل غير مسؤول وغير عادل لتمويل سياسات ومشروعات ضارة مثل صناعات الوقود الأحفوري. فهذه الأموال حين يتم إقراضها لأنظمة سلطوية ودكتاتورية، غالبا ما تكون غير متسقة مع المتطلبات الديمقراطية والقانونية ومباديء حقوق الإنسان.[54] لقد كانت الكثير من هذه الديون أيضًا نتيجة مباشرة لأحكام الاستثمار والتجارة غير العادلة سواء وفقًا لمنظمة التجارة العالمية أو غيرها من الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية التي ثبت إنها مضرة ببلدان الجنوب.[55]

من الواضح لنا كنسويات أنه لكي تزداد الاستثمارات الضرورية للخدمات العامة المستجيبة للنوع التي من شأنها تقليل وإعادة توزيع أعباء العمل الرعائي غير المدفوع على النساء، يجب أن نتعامل مع أزمة الديون الجديدة وأن نعمل على منع حدوث أزمة شبيهة في المستقبل. فحين تذهب نسب كبيرة من العوائد الحكومية لدفع فوائد الديون، تقل كثيرًا القدرة على الاستثمار في الخدمات وتقليل العمل الرعائي غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء. لكن ارتفاع مستويات الدين يخلق أيضًا تحديات أخرى، ليس أقلها جعل البلدان معتمدة على شروط ونصائح صندوق النقد الدولي الذي تساهم توصياته في معظم الأحوال في زيادة الضغط على الإنفاق العام. إن نفوذ صندوق النقد الدولي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالديون وبالمستويات العالية والمجحفة من السلطة والنفوذ التي لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية (التي يتم فحصها فيما يلي). إن أجندة نسوية للعدالة الاقتصادية تتطلب إعادة هيكلة كاملة للطرق التي يتم بها إقراض الديون السيادية أو دفعها أو الإعفاء منها عالميا في إطار هندسة الحوكمة المالية العالمية. هذه الأجندة مرتبطة أيضًا بالحاجة لمقرطة الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات في إطار هندسة الحوكمة العالمية.

توصيات:

—> إطار قانوني متعدد الأطراف جديد لإلغاء الديون وآليات تسويتها

—> إلغاء غير مشروط لكل مدفوعات الديون الخارجية العامة من قبل كافة الدائنين

في 2014 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بأغلبية الأصوات يلزم الهيئة بالعمل على تأسيس إطار قانوني متعدد الأطراف لآلية تسوية الديون. هذا القرار يؤكد الحاجة لسد إحدى أقدم الثغرات في الهندسة الاقتصادية الدولية وأكثرها جوهرية، ويؤكد الحاجة للعمل باتجاه ضمان وجود مقاربة منهجية ومضبوطة من حيث التوقيت لحل أزمة الديون السيادية بشكل عادل وشفاف ومستدام.

---

53 أكشن إيد. من يهتم بالمستقبل: تمويل الخدمات العامة المستجيبة للنوع. (2020) (بالإنجليزية)

54 للمزيد، انظر: debtgwa.net

55 ديفيكا دات وكيڤين ب جالاجر. الآثار المالية العامة لاتفاقيات الاستثمار والتجارة. مركز السياسات التنموية العالمية بجامعة بوسطن. ورقة عمل رقم 040. (2020). (بالإنجليزية)

وقد بلورت منظمات المجتمع المدني تصورًا حول هذا الإطار داعين إلى تأسيسه على عشرة مبادئ[56] يجب أن تلزم كل الأطراف:

—> يجب أن تكون الآلية مستقلة عن كل المدينين والدائنين (بما في ذلك صندوق النقد الدولي).
—> يمكن للمدين أن يبدأ العملية، وهو ما سيؤدي – عند إقرارها من قبل الآلية المستقلة – إلى إيقاف تلقائي لمدفوعات الدين وأي تقاضي متعلق بها.
—> يجب أن تكون العملية شاملة وتتعامل مع كل الديون الخارجية للبلاد – خاصة وعامة – مرة واحدة.
—> يجب أن تتضمن العملية كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والمدينين ومواطني الدولة. ويجب تقييم شرعية ومشروعية كل الديون بشكل محايد وإلغاء الديون غير المشروعة وغير الشرعية (عملية تشبه مراجعة الديون المذكورة أعلاه).
—> حاجات مواطني الدول والتنمية المستدامة يجب أن يكون لها الأولوية في صنع القرارات المتعلقة باستدامة الديون.
—> كل القرارات يجب أن تكون شفافة وقابلة للتطبيق.

بالنظر إلى أن حل أزمات الديون الوشيكة والحالية والآثار التي لها على حقوق النساء الإنسانية أمر عاجل، لا يمكن تحقيق الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية إلا من خلال إطار قانوني ومتعدد الأطراف جديد لإلغاء الديون وآلية لتسويتها.

توصية:
—> إلغاء غير مشروط لكل مدفوعات الديون الخارجية العامة من قبل كافة الدائنين

إلغاء الديون (ويعرف أيضًا بمسمى تخفيف الديون) هو العفو الكلي أو الجزئي عن الديون، وكان واحدًا من المطالب الأساسية للحركات النسوية والاجتماعية على مدار عدة عقود، خاصة منذ انفجار أزمة الديون غير ممكنة السداد أو أزمة الديون في دول الجنوب.

الإعفاء من الديون ليس ممارسة غير معتادة في إطار تسويات الديون السيادية. فالكثير من الدول المتقدمة اليوم استفادت من إعفاءات واسعة النطاق من الديون تم منحها إياها في ثلاثينيات القرن العشرين بعد الحرب العالمية

الأولى وتبعاتها.[57] تخلفت الكثير من هذه الدول المتقدمة في 1934 عن سداد الديون المتعلقة بالحرب المستحقة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أكبر حكومات دائنة في ذلك الوقت)، وحصلت على شطب وإسقاط لجزء كبير من ديونها. بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، مثلت ديون الحرب 24٪ و36٪ و52٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها في عام 1934 على الترتيب. كان للإعفاء من الديون أيضًا آثار اقتصادية مفيدة بوضوح للدول المدينة حيث شهدت تلك البلاد زيادة مقدارها 11٪ و20٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأعوام الخمسة التالية على التخفيف الحاسم للديون بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة على الترتيب. وتحققت منافع اقتصادية شبيهة في إطار تخفيف الديون المقدم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، رغم أن المقدار الممنوح في تلك الفترة كان أصغر كثيرا مما شهدته الثلاثينيات. وثبت أيضًا أن الأشكال المؤقتة من حل الأزمات، مثل إعادة جدولة الديون والإيقاف المؤقت للسداد وعمليات الإقراض المرحلي، لم يتبعها بشكل عام ارتفاع في النمو أو تحسن في التصنيفات (على العكس من تخفيف الديون الحاسم والكبير)، وكانت في نهاية المطاف غير فعالة في حل أزمات الديون التي استمرت بعد ذلك لسنوات عدة.[58] جائحة كوفيد19 الحالية تدعو أيضًا إلى المزيد من الحلول الطموحة لقضية الديون – بالنظر للوضع الكئيب الحالي الذي يواجه العديد من البلدان النامية التي تواجه محنة الديون. وتتطلب أي أجندة نسوية للعدالة الاقتصادية الإلغاء غير المشروط لمدفوعات الدين الخارجي العامة من قبل المقرضين من القطاع الخاص ومتعددي الأطراف وثنائيي الأطراف لكل الدول التي بحاجة لهذا للسنوات الأربعة القادمة على الأقل كخطوة فورية وبرنامج واضح نحو الإلغاء غير المشروط للديون المستحقة.[59]

مبدأ:

هندسة الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل ديمقراطي

تأتي هندسة الحوكمة العالمية الحالية مع اختلال في القوة وعجز ديمقراطي قائمين فيما بين أشكال هندسة الحوكمة العالمية المتعددة والمتنافسة أحيانا وفي كل من تاريخها وتأسيسها وأيضا حاضرها. وحتى الأمم المتحدة وميثاقها (باعتبارهما الهيئة التأسيسية التي تقوم عليها الحوكمة العالمية الحالية والاتفاقية المرتبطة بها) نشأت أثناء حقبة كان فيها العالم منقسم بين دول استعمارية ودول مستعمرة سابقا أو حاليا. مؤتمر بيرتون وودز الذي انعقد عام 1944 ونتج عنه إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت تقوده إلى حد كبير الدول

---

[57] كارمن راينهارت وكريستوف تريبيش. الإعفاء من الدين السيادي وتبعاته. (2016) دورية الرابطة الاقتصادية الأوروبية. (بالإنجليزية)

[58] المصدر السابق

[59] انظر: أكثر من 500 منظمة مجتمع مدني تدعو لإلغاء فوري للديون لمساعدة البلدان منخفضة النمو على مكافحة كوفيد19. (بالإنجليزية)

الاستعمارية في الشمال، فقد حضرته 44 دولة فقط معظمها قوى أوروبية كانت لا تزال تحتفظ بمستعمرات كبيرة في جنوب العالم. ورغم أن الفترة والعقد التاليين شهدا استمرار الكثير من الدول الاستعمارية السابقة في ممارسة نفوذ وسلطة كبيرة على مستعمراتها السابقة، فإنه شهد أيضًا قيام الكثير من الدول المستقلة حديثا والمستعمرات السابقة بتوكيد سيادتها السياسية وكذلك سيادتها الاقتصادية، ومن هنا برزت ضرورة وجود نظام اقتصادي دولي عادل.[60]

بعد ذلك بأكثر من سبعة عقود، ما زال البحث مستمرًا عن نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف. لكن العجز الديمقراطي وانعدام التوازن في القوة أصبحا أكثر وضوحًا في هندسة الحوكمة الاقتصادية العالمية من أي مجال آخر. ورغم أنه من حيث المبدأ يجب أن تكون هندسة الحوكمة العالمية عملية تشاورية قائمة على المشاركة الطوعية والمتكافئة والكاملة، فالواقع يبين أن الكثير من الدول النامية تأثيرها ضعيف في تشكيل قواعد منظمة التجارة العالمية وشروط مؤسسات بريتون وودز. وحتى اليوم، مؤسسات بريتون وودز ما زالت تتسم بانعدام الديمقراطية في صنع القرار بها حيث إنها محكومة بنظام التصويت وفقا للمساهمات المالية للدول الأعضاء، والذي يعطي بالطبع المزيد من القوة والنفوذ للدول الأغنى. ورغم أن منظمة التجارة العالمية تسمح بنظام الصوت الواحد لكل دولة بالمتساوي، لا تتخذ المنظمة قراراتها بالتصويت بل تعتمد نظامًا لصنع القرارات قائم على "الإجماع"، وهذا يجعل من الصعب على الأعضاء من الدول النامية الدخول في معارضة مفتوحة للوفود القوية والمؤثرة من الدول الغنية.

بعيدًا عن عدم التوازن في القوة بين الدول، تأتي الحوكمة الاقتصادية الحالية مع نفس انعدام التوازن في القوة بين قواعد وأنظمة الحوكمة العالمية والفاعلون واللاعبون العاملون في إطارها. وكما ذكر في أجزاء سابقة من هذا التقرير، السعي نحو النمو الاقتصادي في الحوكمة الاقتصادية العالمية كثيرا ما فاق وسبق السعي نحو حقوق الإنسان. فحين تخفق الدول في الالتزام بأنظمة الحوكمة المالية والتجارية تتحمل تبعات اقتصادية ومالية، لكن لا يحدث نفس الشيء حين تخفق في الالتزام بأنظمة حوكمة المناخ وحقوق الإنسان. ومثلما توجد اختلالات في التوازن في القوة بين أنظمة الحوكمة العالمية المتعددة، هناك أيضا اختلالات في القوة بين الفاعلين العاملين في إطارها وفيما بينهم. الكثير من الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال نشأت أغنى من معظم بلاد العالم. لكن الكثير من جوانب الحوكمة الاقتصادية العالمية تضع الشركات متعددة الجنسيات القوية والحكومات والمجتمع المدني على نفس الطاولة أمام أحدهم الآخر وكأن هؤلاء الفاعلين متكافئون في الثروة والقوة والنفوذ وبدون معالجة أي من الاختلالات في القوة.

إن الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية تعترف بأن هناك حاجة ملحة لإصلاح وتغيير هندسة الحوكمة الاقتصادية العالمية القائمة. أما نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية النسوي سيعالج الاختلالات القائمة في القوة التي توجد ليس فقط بين البلاد وإنما أيضا بين الفاعلين والمؤسسات داخل أطر الحوكمة هذه. ستستهدف هذه الأجندة تحقيق المزيد من التماسك بين قضايا المالية والتجارة، وتوجيه الأولوية والاحترام لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت تحقيق توازن أفضل بين البلاد فيما يتعلق بالقيود التي تواجههم فعليا والاستقلالية التي يحتاجونها لتعزيز وتحقيق الحقوق الإنسانية للنساء. الكثير من الإصلاحات والتغييرات المطلوبة في قواعد التمويل والاستثمار والتجارة العالمية المذكورة سابقًا ستساهم في استعادة بعض الحيز للسياسات المحلية والقدرة على توليد الموارد المحلية والحصول على التكنولوجيا للدول النامية. وبالتالي تساهم في تقليل اعتمادية الدول الأفقر علي الدول الأغنى وإصلاح بعض الاختلالات في توازن القوة بين البلاد التي تنبع إلى حد كبير من اللامساواة في الثروة والموارد والتكنولوجيا بين البلاد.

60 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 3201 (دإ-6). إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، 1 مايو 1974 (A/RES/3201(S-VI))؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بخصوص الحق في التنمية: قرار تبنته الجمعية العامة، 4 ديسمبر 1986، (A/RES/41/128). (بالعربية)

توصيات:
—> تقييد سلطات الشركات والقطاع الخاص في هندسة الحوكمة العالمية والحوكمة الاقتصادية العالمية
—> إصلاح القضايا وعمليات صنع القرار التي صار المعتاد أن تصبح مساحة لمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وإعادتها إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك المجالات والقضايا البارزة حديثًا وتلك القائمة منذ زمن طويل مثل الضرائب والذكاء الاصطناعي وحوكمة الانترنت.

كل من منتدى جيل المساواة وأشكال هندسة الحكومة الاقتصادية العالمية الأخرى يأتون مع سيطرة الشركات على هذه المساحات حيث تعيق العقبات والقيود القائمة مشاركة المجتمع المدني في هذه العمليات ولا تتم معالجة التباينات في القوة. فالحكومات والمؤسسات الدولية تفضل في معظم الأحوال التعامل مع القطاع الخاص والأعمال التجارية وتعتبرهم "المعيار الذهبي" من حيث الكفاءة والابتكارات، ومن ثم تشرعن دور القطاع الخاص في هندسة الحوكمة العالمية. ولكن، دراسة كفاءة القطاع الخاص في آلاف الشراكات بين القطاع العام والخاص حول العالم على مدار العقود الأخيرة ترسم صورة مختلفة تمامًا. فحتى أوفى المدافعين عن الشراكة بين القطاع العام والخاص مثل صندوق النقد الدولي (منذ 2004[61] وحتى أحدث دراسة في 2018[62]) أوضحوا وحذروا من المخاطر القائمة على المالية العامة ومن عدم وجود مكاسب مؤكدة فيما يتعلق بالكفاءة من هذه الشراكات، ورغم ذلك يستمر الصندوق في وصف هذه السياسة الاقتصادية للبلاد المختلفة. علاوة على ذلك، الحركة النسوية والشعبية واعية جدا بدور الشركات متعددة الجنسيات وسلسلة القيمة المالية في تقويض الحقوق الإنسانية للنساء وتدمير البيئة والمساهمة في أزمة المناخ ولديها خبرات في هذا المضمار.

لقد برزت "تعددية أصحاب المصلحة" (الشراكات بين الدول ومن لهم "مصلحة" في قضية ما) كواحدة من الاتجاهات الموجودة في الحوكمة العالمية التي ساهمت في تعزيز سلطة وهيمنة القطاع الخاص. نظريا يعني هذا الاتجاه أن أي طرف له "مصلحة" في القضية له الحق في المشاركة، لكن هذا لا يفسر كيف يتم اختيارهم أو لماذا يعتبر شخص أو طرف ما بشكل شرعي أن له "مصلحة" وآخر لا. النقد الموجه لاتجاه تعددية أصحاب المصلحة هو أن شكله الغامض وغير المحدد ثبت عمله لصالح الشركات التي تستطيع أن تقدم نفسها باعتبارها من أصحاب المصلحة. إن تطبيق مفهوم من لهم "مصلحة" على الشراكات مع الشركات لا يخفي فقط عدم التكافؤ في القوة بين الدول والمجتمع المدني والشركات، بل يستبدل أيضًا ممثلي القطاع العام وأصحاب الحقوق بصفتهم "الفاعلين" الأساسيين في الحوكمة العالمية.[63] ونظرا لأن حقوق الإنسان في قلب أجندتنا الاقتصادية النسوية، سيتضمن تقييد وتحدي سلطات الشركات استعادة الحوكمة الاقتصادية وصنع القرار من النظر إلى الناس كأصحاب أسهم إلى النظر إليهم كأصحاب مصلحة.. أصحاب حقوق.[64]

من المهم الاعتراف بأن هذا المقترح وحده لن يكون كافيًا لإنهاء حصانة الشركات على الأرض أو استيلاء الشركات على مساحات الدول والمساحات متعددة الأطراف. ويجب النظر لهذا المقترح مع المقترحات الأخرى المذكورة في أجزاء سابقة من هذا التقرير، وكذلك المقترحات غير المذكورة هنا، ومنها إعادة توزيع الثروة والموارد من خلال أنظمة ضريبية عادلة ومنصفة وتحدي إطار اتفاقيات الاستثمار

61 صندوق النقد الدولي، قسم الشؤون
62 منشورات "كيف يتم..؟" الصادرة عن صندوق الن
63 للمزيد، انظر: المعهد العابر
64 انظر مقال باربرا آدامز، "الفصل 3.7 – إعادة اختراع

والتجارة الحالي وتفكيك أنظمة حماية المستثمرين (كما هو مذكور في القسم السابق)، وتطوير معاهدة ملزمة قانونًا بخصوص الأعمال التجارية لضمان مسؤولية الشركات وإنهاء حصانة الشركات والمطالبة بتحملها للمسؤولية.

توصية:
—> إصلاح القضايا وعمليات صنع القرار التي صار المعتاد أن تصبح مساحة لمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وإعادتها إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك المجالات والقضايا البارزة حديثًا وتلك القائمة منذ زمن طويل مثل الضرائب وحوكمة الانترنت.

تمكنت كل من مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لسنوات من الحفاظ على هيمنتها وولايتها على كافة عمليات صنع القرار في الحوكمة الاقتصادية العالمية المالية والاقتصادية وفصلها عن ولاية الأمم المتحدة. وبالتبعية، كان هذا يعني أيضًا في معظم الأحوال هيمنة دول الشمال المتقدمة التي لديها سلطة ونفوذ على هذه المؤسسات أكثر من غيرها من الدول. وبإبقاء الأمم المتحدة "خارج شؤونها" والحفاظ على هيكل الحوكمة غير الديمقراطي الخاص بها، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بتقويض الحوكمة الديمقراطية لا للهندسة الاقتصادية العالمية فقط وإنما لهندسة الحوكمة العالمية ككل.
هناك عدد من النقاشات تدور بين الحكومات حول قضايا عالمية بارزة مثل الحوكمة الضريبية العالمية وحوكمة الإنترنت، ويجري أيضًا حصرها بشكل متزايد في المساحات الدولية التي تضم الحكومات وبها عيوب ديمقراطية ضخمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتفاقيات الاستثمار والتجارة العديدة المعنية بالحوكمة الضريبية العالمية والحوكمة العالمية للانترنت على الترتيب. معظم هذه المساحات ليست فقط مليئة بالاختلالات في توازنات القوة، وإنما تعتبر أيضًا محدودة في مقارباتها وأهدافها عند تناول قضايا تعتبر في التحليل الأخير قضايا هيكلية ومنهجية كبرى. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على سبيل المثال تمارس الهيمنة على الحوكمة الضريبية العالمية، وهذا أمر إشكالي بالنظر إلى أن الدول الغنية غالبًا ما تخضع الملاذات الضريبية لولايتها أو تقوم بدور الوسطاء بالنسبة للملاذات الضريبية الأخرى.[65] كذلك، ليس هناك شك مثلًا في ضرورة وجود عملية حكومية لنقاش مستقبل الحوكمة العادلة والديمقراطية للإنترنت وعلاقتها بحقوق الإنسان والضرائب، وبالتالي أي مفاوضات تجارية الهدف النهائي منها هو تجارة السلع والخدمات والنمو الاقتصادي ليست المساحة المناسبة لتجري فيها مثل هذه النقاشات بعيدة المدى.[66]

علينا أن نشكك في شرعية هذه المؤسسات باعتبارها المحكمين والمُحدِدين الوحيدين لسياساتنا الاقتصادية الكلية رغم أن هذه المؤسسات مستمرة في فرض مقاربة ضيقة نيوليبرالية غير متسقة مع حقوق الإنسان للسياسات الاقتصادية عبر العالم.[67] تتطلب الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية تقييد السلطات التي لدى هذه المؤسسات والمساحات وإعادتها للأمم المتحدة. ورغم أن الأمم المتحدة هي نظام الحوكمة العالمي ولديها تحدياتها الخاصة ومنها عدم التوازن في القوة، فإنها لا تزال مساحة أكثر ديمقراطية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومفاوضات التجارة ثنائية ومتعددة الأطراف.

تتطلب الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية مقرطة الحوكمة الاقتصادية العالمية والاعتراف بحق كل الناس - بما في ذلك النساء - وكل البلاد في أن تكون على طاولة المفاوضات وليس فقط من لديهم موارد أو سلطة مركزة.

---

65 خاڤيير جارسيا برناردو ويان فيشتنر وفرانك تاكيز، وإلكة هيمسكيرك. كشف المراكز المالية الخارجية: قنوات ومصارف في شبكة ملكية الشركات العالمية. (2017). (بالإنجليزية)

66 انظر المقترحات المطروحة لهذا الأمر من قبل مجموعة عمل مؤسسة فريدريش إيبرت المعنية بالرؤي النسوية لمستقبل العمل. أنيتا جوروموثي ونانديني وشامي. الصفقة التي طالما أردناها: إطار عمل نسوي للاقتصاد الرقمي. (بالإنجليزية)

67 كيت دونالد (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) وجرازيلي دافيد (جامعة كامبيناس) وماهينور البدراوي (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية). الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة – دور صندوق النقد الدولي في الحوكمة الاقتصادية: هل يساعد على تقليل اللامساواة داخل وبين البلاد؟ تقرير إضاءات على التنمية المستدامة 2019. (بالإنجليزية)

وتتطلب هذه الأجندة أيضًا نظام حوكمة عالمية جديد يحقق التوازن بين تعزيز السيادة الاقتصادية الوطنية والجهود متعددة الأطراف نحو المسؤوليات المشتركة (لكنها متمايزة) بخصوص المشاعات العالمية.[68]

خاتمة

الرسالة المركزية لتقرير أجندة العدالة الاقتصادية النسوية العالمية هذه هي أن اللامساواة بين الجنسين والكثير من الانتهاكات لحقوق النساء الإنسانية تنبع من السياسات الاقتصادية التي خذلت معظم سكان العالم، وبشكل أكثر حدة النساء والفتيات. وهناك حاجة ملحة وضرورية لإحداث تحول منهجي وهيكلي في أنظمتنا الاقتصادية والحوكمة الاقتصادية العالمية (من حيث هدفها نفسه وكذلك كيفية تصميمها ومن يقوم بتصميمها).
السياسات الاقتصادية - بكل مستوياتها ومساحاتها - وبرغم تأثيراتها الخاصة على النساء، فإنها تتم في عمليات خالية من النساء وتفتقر لأي تحليل نوعي. وبالتالي، تلزمنا الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية أولا بإعادة بناء فهمنا للاقتصاد وكيفية عمله فيما يتعلق بالناس والكوكب والنساء. هذه الأجندة تجعل ما يسمى بعمل النساء غير المرئي أو أي عمل لا يُعتبر منتج اقتصاديًا (رغم أنه بدونه لن يستطع السوق والاقتصاد المنتج أن يعيشا) مرئيًا وتقوم بتوزيعه. هذه الأجندة ستخلق نظامًا اقتصاديًا يعتبر النشاط الاقتصادي وسيلة لتحقيق الحقوق الإنسانية للنساء والمساواة بين الجنسين وليس غاية في ذاته. ومن شأن هذه الإجندة تغيير الهندسة الحالية للتمويل والتجارة العالميين (باعتبارهما المجالين الفرعيين الأساسيين للحوكمة الاقتصادية العالمية برمتها) نحو هندسة أخرى تقوم على التضامن والتعاون بدلا من الربح والتنافس، واستعادة صنع القرار الديمقراطي في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وبالتبعية هندسة الحوكمة الاقتصادية.
إن كان لنا أن نحقق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء الإنسانية أبدًا أو نتمكن من معالجة - أو على الأقل تخفيف - الأزمات المناخية الحالية، علينا أن نتحدى بعض الافتراضات الأساسية لعلم الاقتصاد التقليدي المتجذرة في الأبوية والنيوليبرالية والاستعمار واستحداث نموذج تنموي جديد نسوي. الأجندة الاقتصادية النسوية يجب أن توجه الخطاب والقرارات التي ستظهر من منتدى جيل المساواة، إن كنا نريد أن نحقق كافة الالتزامات التي تم ذكرها في منهاج عمل بكين على اتساعها.
كل التوصيات المذكورة أعلاه ممكنة وقابلة للتنفيذ، بل أن بعضها يُطرَح ويُدعَى له منذ سنوات طوال. وهناك المزيد من التوصيات خارج هذا التقرير، فهذه ليست قائمة حصرية بها جميعًا. والكثير من هذه التوصيات مترابط مما يدل - مرةً أخرى - على أن الكثير من القضايا والحلول يرتبط أحدها بالاخر وأننا بحاجة لتحول منهجي وهيكلي في نظامنا الاقتصادي برمته.
مثل هذا التحول هو الوحيد القادر على دفع عالمنا نحو مستقبل نسوي تصوره الكثيرون منا وتخيلوه: مستقبل يتكون من عدالة نوعية وبيئية ومناخية، بالإضافة إلى كوكب صحي وسلمي للجميع. ولا نطلب سوى الإرادة السياسية لتحقيق هذه التحولات والتغيرات. ما زالت هذه الإرادة السياسية غائبة إلى حد كبير بين النخب وأهل النفوذ الذين يشكلون ويصممون اقتصادنا. لكن لا يمكن أن تظهر هذه الإرادة السياسية دون فعل جماعي قوي من قبل الحركة النسوية والحركة الشعبية حول العالم.

ففي كل مكان وزمان حول العالم، كانت الحركات النسوية وحركات حقوق النساء تعمل على مواجهة آثار السياسات الاقتصادية التي تختلف بين النساء والرجال. وبعد أن منحنا مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في 1995 منهاج عمل بكين، ما زالت الحركة النسوية تبلور مبادئ وتوصيات الأجندة النسوية للعدالة الاقتصادية وتبين ضرورة دفع جهود النساء ومنتدى جيل المساواة لهذه الأجندة باتجاه العدالة والحقوق الاقتصادية للنساء. فبدونها، الكثير من الآمال التي تحلم بها المدافعات النسويات وكانت تحلم بها أمهاتهن في بكين ستبقى وهمية.

---

68 انظر دعوات المجتمع المدني: "حان الوقت لإعادة هيكلة اقتصادية للأمم المتحدة وقمة لإصلاح المنظومة: نحو هندسة إدارة اقتصادية عالمية جديدة تعمل لصالح الناس والكوكب". (بالإنجليزية)